الاتحاد الاشتراكى العربـــى
اللجنة التنفيذية العليـــــا

(سرى للغاية)

محضر اجتماع

اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربـــى

برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصـــــر

مساء يوم الأربعـــاء ١٩٦٦/٦/١

(سرى للغايـة)

الاتحاد الاشتراكى العربى
اللجنة التنفيذية العليـــا

(سرى للغايـــة)

محضر اجتماع

اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربـــى

يـــوم ١٩٦٦/٦/١

اجتمعت اللجنة التنفيذية فى تمام الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء الموافـــق ١٩٦٦/٦/١ بقاعة الاجتماعات بالقصر الجمهورى بالقبة برياسة السيد الرئيس جمـــال عبد الناصر رئيس الجمهورية •

وقد حضر الاجتماع كل من :

السيد / عبد المجيد فريـــــد
السيد / عبد المجيد شديـــــد

وقام بأعمال الاختزال كل من :

السيد / محمد الخولـــــــى
السيد / سليمان محمد سليمـــان

* * *

السيد الرئيـــــس :

نود أن نناقش عدة موضوعات فى هذه الجلسة •

الموضوع الأول : يتعلق بعلاقاتنا الدولية ـ أننى أتصور أنه لا يوجد فهـم كاف لوضعنا الدولى ، وينتج عن هذا تفسيرات مختلفة •

بالنسبة لوضعنا الدولى ، فان هناك ضغطا باستمرار علينا لعزلنا عن المنطقـة التى نوجد فيها •

يشترك فى هذا الضغط الدول الغربية ، وبصفة خاصة أمريكا ، وانجلترا ••

لقد دعونا لعقد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب منذ ثلاث سنوات تقريبـــا ••

(سرى للغاية)

— ٢ —

وقد اجتمع هذا المؤتمر على أساس وحدة العمل العربى من أجل فلسطين . وقد اشتركنا فى الدورات الثلاث للمؤتمر .. ونحن كنا مخلصين فى دعوتنا لعقد هذا المؤتمر ..

ولقد كان من الواضح فى ذلك الوقت أن هذا من أجل العمل العربى ولكى يكون هذا العمل سليما .. يجب أن نحل مشكلة اليمن .

وفى المؤتمر الثانى للملوك والرؤساء العرب تمت اجتماعات ودارت مباحثات لحل مشكلة اليمن . وتم الاتفاق على نقط جوهرية أثناء وجود الملك فيصل فى هذا المؤتمر ، ولكنه بعد أن غادر مصر ، تراجع فى هذا الاتفاق بل أكثر من ذلك .. فقد قام بوضع عقبات كثيرة بالنسبة لما تم الاتفاق عليه ، وأتضح لنا أنهم كانوا يحاولون كسب الوقت كى يتخلصوا من الملك سعود وتثبيت أقدامهم بعد التخلص منه ، وأتضح لنا أيضا أن النية بالنسبة لمشكلة اليمن — كانت متجهة الى أنهم يحاولون الحصول على مكاسب أكثر من المكاسب التى وردت فى الاتفاقية .

وعلى هذا الأساس تعطل الموضوع ..

وفى العام الماضى تمت عدة اتصالات ، ذهبت على أثرها الى جده ، وأعتقد أنكم تعرفون تفاصيل هذا الموضوع .

وبعد توقيع اتفاقية جدة ، عقد مؤتمر حرض .. ولم ينته الى شىء ، وبعد ذلك أعلن الأمير فهد عن رغبة الملك فيصل فى حل موضوع اليمن كله . وقيل كلام مؤداه أننا لا نرغب فى حل هذه المشكلة والحقيقة أننا تنازلنا الى أقصى حد ممكن بالنسبة للشروط التى كنا نتطلبها فى أى حل للمشكلة اليمنية .. ولكن أتضح لنا أن مهما تنازلنا .. فلا فائدة اذ أن السعوديين يتصورون أننا فى مركز ضعيف ... ويتصورون أننا سوف نسلم ، ونترك اليمن ..

وقد انتهينا فى المرحلة الأخيرة الى أنهم قد طلبوا أن نتنازل عن اسم " الجمهورية " ونقبل اسم " دولة " فوافقنا على هذا .. وطلبوا سحب الجيش المصرى ... فوافقنا .. ولكننا طلبنا أن تشكل الحكومة الانتقالية

بحيث تشمل الثلثين من الجمهوريين ، والثلث من الملكيين .. وفى نفـس الوقت يسحبوا عائلة حميد الدين ، ولا يسمحوا لهم بدخول اليمن .

وقد كان ذلك أبسط ما يمكن الوصول اليه ... لكنهم لم يقبلوا هـذا ، وطلبوا أن يكون نصف أعضاء الحكومة الانتقالية من الملكيين ، والنصف الآخر من الجمهوريين ، وقد قلت لهم أنه لا فرق عندى بين الجانبين .. طالمـا أن عائلة حميد الدين مستبعدة ..

ولما حضر الى هنا بعض المسئولين من الكويت ، قلت لهم أنه لا مانع لدينا من قبول هذا الشرط على أساس أن يبقى النظام الجمهورى ..

وفى هذه الأثناء ظهر الكلام عن الحلف الاسلامى أو المؤتمر الاسلامى ...

وهذه القصة معروفه وقد سبق أن تكلمنا فيها ..

واتضح لنا أن العملية تسير فى نفس الخط الأصلى للاستعمار بهدف عـزل مصر وتفتيت الدول العربية ..

والحقيقة أن القوى الرجعية والاستعمارية قد استطاعت التأثير على الوضـع فى الفترة الماضية .

لكننى أرى أن القوى الرجعية والاستعمارية فى المنطقة العربية فى موقـف أضعف مما كانت عليه سنة ١٩٥٧ .. وهم يحاولون الآن جمع قواهم .. ..

ولكن على الجانب الآخر ، فان القوى الثورية فى المرحلة التى بـدأت سنة ١٩٦١ ـ قد أرهقت من الصراع فيما بينها .. خصوصا البعثيـين فى العراق .. والبعثيين فى سوريا ..

فان العناصر الثورية فى البلاد العربية قد انقسمت لدرجة أنها كانـت تبلغ عن حركات بعضها البعض ..

وقد كان الهدف من الحلف الاسلامى أن يشمل : السعوديـة ـ الاردن الكويت ـ ومحاولة ضم العراق ـ ثم ايران ، تركيا ، باكستان ، ليبيـا ، السودان ، تونس ، المغرب ..

وقد أنكر الأمريكان أنهم من وراء هذه العملية ، لكننى فى هذا لا أصدق للحظة واحدة ..

وفى نفس الوقت الذى بدأت فيه الدعوة للحلف أو المؤتمر الاسلامـــى ، وجهت حملة عنيفة ضد الأنظمة الاشتراكية ، والادعاء بأنها تتجه الى الماركسية ، وأنها أنظمة ملحدة .. ولم يكن هناك رد فعل من جانبنا على هذا الكلام ..

ولقد كان واضحا أن العملية التى حدثت سنة ١٩٥٧ ، وكتب عنهـــا أيزنهاور فى مذكراته ـ كان يبدو أن المحاولة تتكرر لاعادتها مرة أخرى ..

وكان هناك شعور ـ من جانب القوى الرجعية والاستعمارية ـ أننا فـى وضع داخلى لا نستطيع معه الدخول فى أى معركة ..

على هذا الأساس كان ينبغى علينا مواجهة هذه الأمور المتشابكة مواجهـة صريحة وحاسمة ..

وقد بدأت هذه المواجهة شخصيا عندما تكلمت فى ٢٢ فبراير ، ٢٢ مارس ويوم أول مايو خلال هذا العام ..

والواقع أنى لم أمس الأمريكان فى كلامى مطلقا ، وحتى فى الخطاب الـذى هاجمت فيه الحلف الاسلامى لم أشر الى فيصل بالاسم ، ولكن كان أكثـــر الناس عصبية بعد هذا الخطاب هم الأمريكان .. لأنهم يريدوننا أن نسكت !! ويقولوا لنا : استعملوا الأساليب الدبلوماسية .. وقد قيل للسيد / أنـور السادات هذا الكلام عند زيارته لأمريكا ..

وقبل أن أتكلم قابلنى السفير الأمريكى وأبلغته بخطتنا ازاء السعوديـــة ، وأننا سوف نسحب قواتنا الى داخل اليمن ، ولكن اذا حاول أحد التسلـل الى داخل اليمن ، فسوف نضرب السعودية .. وكان كلامه أنه يرجـــو ألا نضرب بدون سبب . وحين قلت هذا الكلام فى خطاب علنى .. غضـب الأمريكان !! ..

فهم يرغبون فى أن نسكت تماما ، ولا نقول شيئا ، حتى يستطيعوا تنفيذ مخططهم بهدوء ، وبدون معوقات ، وقد كانت المباداة فى أيديهم ، بينمـا

(سرى للغاية)

ـ ٥ ـ

نحن صامتين ..

فما هو الهدف من هذه العملية ؟

الواقع أن الهدف الرئيسى لها هو : نحن هنا فى الداخل ..

فهم يتصورون أنهم اذا ضربونا ، فليكن ذلك من الداخل ..

وكلام سفيرهم دائما لطيف .. لكن ما نراه من تصرفاتهم يجعل الوضع مختلفا ..

وقد كان لدينا فى العام الماضى قضيتين من قضايا وكالة المخابرات المركزية الأمريكية :

الأولى : قضية مصطفى أمين ورجل المخابرات الأمريكى .. وقد استمرت اجتماعاتهما مدة ٥ ـ ٦ شهور ، كنت أتابع قراءة كل جلسة منها بعد انتهائها مباشرة ..

وقد لاحظت أن كلام رجل المخابرات الأمريكى كان عدائيا جدا ، لدرجة أنه عندما أجرى المشير عبد الحكيم عامر عملية الزائدة الدودية ، فان تعليق هذا الرجل كان يتمنى فيه ألا يشفى المشير .

وهذا الكلام كله مسجل ، وقد أرسلت للسفير الأمريكى لكى أسمعه هذا الكلام ، ولكنه قال بأن من الضرورى أن يحصل على اذن من واشنطون ، ولكنهم رفضوا ذلك .

القضية الثانية :

كان هناك شخص فى سفارة العراق فى فيينا ، وقد أعتقدت المخابرات الأمريكية أنه بعثى فاتصلوا به على هذا الأساس بواسطة شخص لبنانى ، وأتفقوا معه كتابة على أن يحمل لحسابهم فى مصر .. وأتصل به شخص آخر من السعودية .. وكلامهم كله عدائى ، فهم كانوا يقولون مثلا أنهم تخلصوا من بن بيللا ، ولا بد أن يتخلصوا من عبد الناصر أيضا .. وقد قام الشخص العراقى بابلاغ السلطات المصرية ، وحين ورد الى هذا الكلام ، رأيت أن يتجاوب معهم ويسايرهم ، وتمت عدة مقابلات مع مندوب وكالة المخابرات

الأمريكية - وهو نفس الشخص الذى كان متهما فى قضية مصطفى أمين ..

اذن فانه لو مضى الأمريكان فى خطتهم ، ونجحوا فيها ، فان الخطوة التالية لهم هى أن يضربونا هنا متعاونين مع القوى الرجعية .

والسبيل الوحيد للقضاء على هذا المخطط . أن نواجههم بحملة خارجية عنيفة جدا بحيث نضعهم فى مشاكل .. وفى نفس الوقت نرهب الدول الأخرى التى تسير فى فلكهم ..

فالكلام المكتوب اليوم فى الأهرام كلام حقيقى ، أقصد من كلامى هذا أنه لا ينبغى أن نسكت اطلاقا على الأمريكان ..

أما أن يفكر الدكتور عبد المنعم القيسونى فى أمر واحد فقط ، ولا يكترث بما ينوى الأمريكان عمله ضدنا من مؤامرات ومحاولتهم تعكير الجو علينا .. فان ذلك أمر لا نوافق عليه اطلاقا .. فليغضبوا ما شاء لهم الغضب .. وهم لن يكونوا سعداء اطلاقا ما دمنا نسير فى الخط الذى رسمناه لأنفسنا ..

والواقع أنى لا أقول أى كلام عندما أقف خطيبا فى مناسبة من المناسبات فاننى أفكر وأفكر فيما سأقوله قبل أن أقف هذا الموقف .

وأكثر من ذلك فاننى حين أسخر فى كلامى من فيصل مثلا ، فان قصدى فى هذه الحالة أن أسخر من محاولة الأمريكان أعطاء الهيبة الكاذبة والاحترام الزائد !! ..

وحين نادينا - مخلصين - بوحدة العمل العربى من أجل فلسطين فان النتيجة النهائية التى وصلنا اليها هى وحدة عمل الرجعية والاستعمار ضدنا .

ومن ناحية أخرى فان الكلام الذى قيل فى مؤتمر القمة الأخير ، والخطة التى رسمت بالنسبة لاسرائيل .. ففى رأيى أن الملك حسين يلعب دورا خطيرا فى هذا .. وأعتقد أن هذه الخطة كلها أبلغت لأمريكا ..

وقد أرسل الى الملك حسين أربع مرات برغبته فى الحضور الى القاهرة ولم أرد عليه .

وآخر مرة تحدث الى عبد المـنعم رياض وأفضى اليه بهذه الرغبـة ، وهو يعلم أنه أرسل الى ثلاث مرات سابقة ، ولم أرد عليه ...

فماذا يريد حسين من القاهرة ؟

من الطبيعى أنه حين يأتى الى القاهرة ، فانه يأخذ وضعا قويا فى بلده ..

ونحن نرى أن الوضع فى الأردن قد اختلف هذا العام عن العام السابق ..

اذن فالتعاون بيننا وبينهم يكاد يكون مستحيلا !!

والخلاصة فى نظرى أنه لا يمكن التعاون مع الأمريكان اطلاقـا .. فهـم يرغبون فى أن نسكت كالبلهاء السذج ، ثم يعملوا هم ضدنا بهدف القضـاء علينا من الداخل ..

ومن ثم فانه يتحتم علينا مواجهة خطتهم هذه بخطة مضادة تكفل لنـا احباط محاولاتهم من ناحية ، ومن ناحية أخرى اثارة مشاكل لهم ..

والغريب حقا أن الامريكان لا يريدون أن نفتح أفواهنا بكلمة ضدهم ...

وفى خطاب أول مايو لم أشر اليهم بكلمة واحدة ..

وكذلك فى خطاب مارس ، ولكننى فى خطاب فبراير أشرت الى الامريكان نقلا عن الصحف الانجليزية والأمريكية ، ولكننى لم أهاجمهم بكلمة واحـدة ....

وبالرغم من ذلك فانهم يدعون بأننا نهاجمهم ..

والمطلوب منا أن نسكت على الملك فيصل وحسين ، وبورقيبه ..... الخ حتى ينفذون جميعا مخطط الأمريكان ..

ونحن لن نستطيع السكوت بأى حال من الأحوال .. ذلك أن كنا نريـد حقا المحافظة على بلدنا ، والمكاسب التى حققناها لها ..

والواقع أن الفترة التى سكتنا فيها ، عملت تلك العناصر فى قضايـا الاخوان المسلمين ... وغيرها ووجهوا ضدنا حملات دعائية فى جميع أنحاء العالم وحين يصرف فيصل ٥ مليون جنيه ضدنا ، فان الامريكان يزيـدون

نسبة البترول الذى يستخرجونه لتعويضه عن هذا المبلغ ..

أما بالنسبة لسياسة مؤتمرات القمة ، فانني أعتقد أن هذا الموضوع لا زال فى حاجة الى تفكير ، ولو أن رأيى أن مؤتمرات القمة بهذا الشكل تفيد المعسكر الرجعى ، فانهم يجلسون معنا ، ويتناقشون معنا على نفس المستوى ..

أن الملك حسين لولا أحساسه بأن زيارته للقاهرة تفيد وضعه وتقويته لما طلب ذلك ٤ مرات ..

أما بالنسبة لموضوع اليمن ، فان فيصل قد أحس بأننى عندما تكلمت على هذا الموضوع ، لم أكن أتكلم من موقف الضعف ، وقد أفاد تهديدنا كثيرا ...

وقد أبلغت الأمريكان باننا سنترك المناطق الشمالية والشرقية ونركز قواتنا فى المناطق الساحلية واذا حصل أن دخل ملكيون الى هذه المناطق فاننا سنضرب تجمعات المتسللين فى داخل جيزان ..

والواقع أنه لم تحدث حالة واحدة تدل على محاولة الملكيين دخول المناطق الجمهورية .. ولم يسقط أى موقع من المواقع التى تركتها قواتنا ..

وحين كانت قواتنا هناك ، فانها كانت تقوم بعمليات .. لكنها بعد أن غادرت هذه المناطق لم تعد هناك أى عمليات ، خصوصا فى مناطق الجوف وصعدة والمناطق الشمالية كلها ..

وقد قيل أننا نقسم اليمن بين الشمال والجنوب ، لكن ذلك لم يحدث .. وأنني أعتقد أن المانع الوحيد الذى يحول دون تسلل الملكيين الى هذه المناطق هو خوف فيصل من أن نضربه فى جيزان مما يؤثر على مركزه الداخلى فى السعودية .

والقول بأنه يكون جيشا .. فنحن نعتقد أنه لن يتمكن من تحقيق ذلك فى ٥ ـ ٦ سنوات ... ولن يكون لهذا الجيش أى فاعلية ..

واليوم نحن نحس بأنه لأول مرة بدأ تجميع الجيش السعودى فى منطقة

واحدة فقد كانت سياستهم السابقة أن تكون قوات الجيش بمعثرة فى مناطق متعددة ..

والواقع أيضا أن فيصل يعانى من مشاكل كثيرة فى داخل بلده ، وربما كانت مشاكله الداخلية أكثر من هنا .. كل ذلك فى الوقت الذى قررنا نحن فيه أن نخفض قواتنا فى اليمن الى النصف لكى يوفر لنا ذلك ماليا وعسكريا ..

لقد قصدت بكلامى هذا شرح الموقف بايجاز ..

فالأمريكيون والانجليز اليوم يتبنون القوى الرجعية فى المنطقة العربية ، ويعملون ضدنا لمحاولة تقويض هذا النظام من الداخل ، ويهدف القضاء على كل النظم التقدمية فى العالم العربى ..

والمعروف أن قاعدة هذه القوى التقدمية هى مصر ... فاذا أمكن القضاء على هذه النظم التقدمية ، فانهم سوف يتحينون الفرصة للخلاص أيضا من القاهرة .. وقد لاحظنا أن سكوتنا أتاح الفرصة لهم للعمل ضدنا ، ولكن بمجرد أن بدأنا المواجهة الصريحة للتحركات الرجعية ، فان الاعتقالات قد بدأت فى السعودية والاردن .. وتدل هذه الاعتقالات على الخوف .

وقد حدثت اعتقالات أيضا فى الكويت .. وتتكرر هذه العملية فى قطر ولبنان .

والواقع أن جميع القوى التقدمية الثورية فى العالم العربى محسوبة علينا ، فهى تأخذ توجيهاتها من خط القاهرة عموما ..

اذن نحن قد بدأنا نأخذ زمام المبادأة لأول مرة فى مواجهة القوى التى تعمل فى المنطقة .. ولا يجب أن نسكت حتى لا نغضب الامريكان .. فهم يطلبون الينا أن نسكت ولا نتكلم الا فى غرفة مغلقة .. فاذا كانت لديكم وجهات نظر فى هذا الموضوع .. فاننا على استعداد لسماعها .

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

عندما تكلمت — ياسيادة الرئيس — فاننى تكلمت مع سيادتك .. ولم

أحاول أن أؤثر على أحد من الاخوة بفكرة معينة ..

السيد الرئيـــــس :

مصطفى كامل ...

الدكتور عبد المنعم القيسونـــى :

لقد رفعت وجهة نظره للسيد رئيس الوزراء .. والواقع أن المشكلة الـــتى لدينا مشكلة اقتصادية فهى تتعلق بميزان المدفوعات ..

فهناك مشكلة تواجهنا بالنسبة للانفاق الداخلى ، والخارجى ، لكنهـــا ليست مستحيلة الحل ، بل يمكن حلها سواء أخذنا المعونة الاقتصاديـــــة أو لم نأخذها ...

فاذا لم نحصل على هذه المعونة ، فانه يمكن الاقتراض من جهات أخرى

والمشكلة فى حاجة الى توضيح حتى يمكن معرفة الخط الذى نسير فيـــه بالضبط ، اذا لم نكن سنتعامل مع الامريكان فيما يختص بالمعونة .. فيمكـن فى هذه الحالة أن ندبر أمورنا من جهات أخرى ، فان لم نستطـــع ، فاننا يمكن أن نتخذ بعض الاجراءات الداخلية التى تساعدنا على شىء مـــن ضغط الانفاق .

السيد المشـــير :

لا بد أن نعمل على فرض أننا لن نحصل على هذه المعونة .. فـــاذا حصلنا عليها فبها ونعمت ..

أما أن يهددنا الامريكان كل يوم بقطع هذه المعونة .. فان ذلك أمـرا لا يمكن قبوله استمراره ، وعليه ينبغى علينا تدبير امورنا بوسيلة أخرى .

السيد الرئيـــس :

أذكر فى الكلام الذى قلته لرئيس الوزراء فيما يتعلق بميزان المدفوعـــات ،

أن هذا الموضوع يجعلنى قلقا الى حد كبير ..

وقد سبق أن نبهنا الى ذلك مرارا ، لكن هذه الالتزامات لم تكـــن تظهر أبدا ..

ويتذكر الدكتور مصطفى خليل أنى تكلمت على بنك الاستيراد والتصديـر فى اجتماعات مجلس الوزراء ، وكنت أقول دائما أننا نستسهل الحصول علـى القروض على أساس أننا لن ندفع فورا .. وكانت النتيجة هى ما نراه اليوم من تراكم الديون علينا !

ويتذكر الدكتور عبد المنعم القيسونى أيضا أن بعض الزملاء أشاروا الـى ضرورة قيام وزارة الاقتصاد بتحديد وحصر القروض التى نحصل عليهـــا ، والالتزامات التى تترتب علينا ويتذكر الدكتور القيسونى أيضا أننا أتفقنا علـى عدم الحصول على أى قرض من الخارج الا بموافقتى شخصيا ..

يقال اليوم أن علينا التزامات تقدر بمائة وسبعين مليونا من الجنيهـات ، ويقال فى رأى آخر أنها ١٤٥ مليون جنيه .. ويقال فى رأى ثالث أننا لا نعرف ما هى الالتزامات التى علينا ..

فاذا اتفقنا على أن هذه الالتزامات تقدر بحوالى ١٤٥ مليون جنيـه ، فان البرقيات التى ترد يوميا من باريس ، وواشنطن وغيرها عن الأقسـاط المتأخرة علينا ، وأن هؤلاء يهددونا ، وهؤلاء يهددونا .. فان ذلـك يجعلنا نفكر بعمق فى كيفية حل هذا الموقف ..

وفى رأيى أن الحل الذى تم فى العام الماضى ، قد عمل بغير حسـاب فقد ترتب عليه زيادة القروض قصيرة الأجل التى أصبحت تمثل حوالى ٨٠ ـ ٩٠ مليون جنيه ..

الدكتور عبد المنعم القيسونـى :

ان التسهيلات المصرفية تقدر بحوالى ١٠٠ مليون جنيه .

السيد الرئيس :

لقد ذكر فى جلسة سابقة أن قيمة هذه التسهيلات تبلغ ٨٥ مليون جنيه واتفق على تخفيضها .. ولكن الذى حدث هو العكس .. وأصبح الوضع سيئا .. وحين أطلع على التقارير التى ترد من الخارج .. فانها تشير الى اننا فى وضع اقتصادى يائس .. والواقع أن الصورة الموجودة أمامنا تؤكد ذلك .. فنحن لا نسدد ونطالب بتأجيل سداد الالتزامات .. ولا يوافق أحد عدا الاتحاد السوفييتى الذى وافق على تأجيل سداد ١٥٤ مليون روبيل الخاصة بالسلاح الى سنة ١٩٧١ .

السيد / زكريا محى الدين :

لقد تم تعديل هذا الاتفاق بحيث سيتم سداد ١٥١ مليون روبيل ابتداء من سنة ١٩٧١ حتى سنة ١٩٧٤ .

السيد الرئيس :

الواقع أننا نستطيع حل الوضع مع الاتحاد السوفييتى حتى سنة ١٩٧٠ .

لقد طلبنا الى الروس تأجيل نصف التزاماتنا وتقدر بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه ، فوافقوا على ذلك .

والحقيقة أن هذا الموضوع يجرنا الى النقطة التى ذكرها الدكتور القيسونى بشان حصولنا على القمح من أمريكا أولا ..

ولكنه يجب أن يكون مفهوما أننا لن نحصل على قمح من أمريكا سنة ١٩٧٠ لأن مشروع فائض الأغذية سوف ينتهى سنة ١٩٧٠ ..

ومن أجل ذلك فانه ينبغى علينا أن نجد حلا لهذا الموضوع حتى سنة ١٩٧٠ .

ولكن ماذا نفعل اليوم ؟

وكم تبلغ قيمة الالتزامات التى علينا ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

حسب البيان الذى أعد فى شهر ديسمبر الماضى ٠٠ فان جملة الالتزامات القائمة فى ١٩٦٥/١٢/٣١ تبلغ ٥٨٥ مليون جنيه منها ٣٤٨ مليون جنيه للمؤسسات الدولية والكتلة الغربية و ٢٣٧ مليون جنيه للكتلة الشرقية ٠٠ على أن يسدد جزء من الالتزامات الجديدة ويسدد الجزء الباقى حتى آخر عام ١٩٧١ ٠٠ ويتبقى بعد ذلك ١٠٦ مليون جنيه للمؤسسات الدولية والكتلة الغربية و ١٢٧ مليون جنيه للكتلة الشرقية ٠

السيد الرئيس :

هل يدخل فى ذلك أقساط الأسلحة ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

نعم ٠٠ ويضاف اليها التسهيلات المصرفية والقروض القصيرة الاجل التى تسدد وتجدد ٠٠ وتسهيلات الموردين التى تسدد وتجدد أيضا ٠

أما التسهيلات المصرفية ٠٠ فقد كنا نسير فيها فى حدود ٤٠ أو ٥٠ أو ٦٠ مليون جنيه ٠٠ وكانت تساعدنا فى المواسم التى تقل فيها صادراتنا من القطن وكنا نمول بها تجارتنا الخارجية ٠٠ وقد زاد اعتمادنا على التسهيلات المصرفية خلال أعوام ٦١ و ٦٢ و ٦٣ فقد بلغت فى سنة ١٩٦٣ حوالى ١٠٠ مليون جنيه ٠٠ ثم نشأت لأول مرة فى أواخر عام ٦٤/٦٣ مشكلة المتأخرات ٠٠ وعرض هذا الموضوع على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى أتفق على وضع برنامج لسداد هذه الالتزامات وتأجيل جزء منها ٠٠ وقد سرنا فى عملية السداد مع البنوك الخارجية ٠٠ وكان المفروض أن ينتهى هذا البرنامج فى شهر يونيو أو شهر يوليو القادم ٠٠ ولكن فى شهر يناير قد توقفنا عن السداد مرة أخرى ٠٠ لأن الموسم لم يكن طيبا بالنسبة للصادرات الزراعية أو الصناعية التى لم تكن بحجم العام الماضى وخصوصا بالنسبة لدول العملات الحرة ٠٠ وبالاضافة الى ذلك زيادة استهلاك السوق المحلى مما أدى الى تراكم المتأخرات حتى بلغت فى شهر ابريل

٥٧ مليون جنيه ٠٠ منها ٣٢ مليون جنيه تسهيلات مصرفية و ٢٥ مليون جنيه تسهيلات موردين ٠

واعتقادى أن حل هذه المشكلة يستلزم الاتفاق على برنامج جديد مع البنوك الأجنبية والموردين ـ خصوصا فى انجلترا وأمريكا وألمانيا وفرنسا وايطاليا ـ واحتمالات نجاح هذا البرنامج ـ فى نظرى ـ طيبة ٠٠٠ ذلك أن العلاقات الاقتصادية مستمرة بيننا وبين انجلترا وألمانيا رغم قطع العلاقات السياسية ٠٠

واذا أمكن استخدام قرض الكويت لسداد جزء من هذه الالتزامات ٠٠ فان ذلك يحقق دفعة كبيرة لا بأس بها ٠٠ ثم نتفق على سداد باقى الالتزامات خلال عام أو عامين ٠

أما فيما يختص بالتزامات الموردين ٠٠ فسوف نحاول الاتفاق مع الحكومات لانها هى التى تضمن الموردين فى صادراتهم ٠

أما فيما يختص بفرنسا وهيئة تأمين الصادرات فى كل من ألمانيا وانجلترا ٠٠ فانه بالامكان الاتفاق معهم ٠٠ وقد طلبت من الأخ ثروت عكاشة أن يتصل بالمسئولين فى فرنسا لهذا الغرض ٠

السيد الرئيـــس :

لقد أرسل الى برقية ، تفيد أنهم قد يوافقوا ، وقد يرفضوا ٠٠

(وقد تلا سيادة الرئيس نص البرقية)

الدكتور عبد المنعم القيسونـــى :

ان الذى فهمته من الدكتور ثروت عكاشة أن هناك استعداد مبدئى ، وأن رئيس الوزراء الفرنسى مهتم بهذه المسألة شخصيا ، وفى تقديرى أن الاتفاق مع فرنسا سيكون أسهل من الدول الاخرى ٠٠

السيد المشـــير :

انهم يطلبون سداد بعض الالتزامات ٠٠ أليس كذلك ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

هم يريدون التفرقة بين القمح ، وعلى أية حال ، فان كانت هناك موافقة من حيث المبدأ ، فانه يمكن ايفاد بعثة من ثلاثة أعضاء للتفاهم .. والواقع أن السبب فى تعطيل كل شىء هذا العام هو عدم تيسر السيولة .. وربما كان هذا هو السر فى توالى البرقيات بيننا وبين الكويت ، وقد وافق مجلس الامة الكويتى أخيرا على القرض ..

السيد الرئيـــــس :

ذلك حل وقتى للموضوع .. لكن المشكلة التى نواجهها اليوم ، ستواجهنا أيضا فى العام القادم مالم نفكر فى حل جذرى لها ، لأننى لا أتصور أن نطلب الى الكويت مرة أخرى أن تعطينا قروض ... ذلك أن العملية الاخيرة الخاصة بالحصول على الـ ١٥ مليون جنيه ، والتلكؤ الواضح من الكويتيين ، تبدو وكأنها عملية اذلال من أجل مبلغ تافه ..

ان ما أريد الوصول اليه اليوم هو ألا نؤجل المشكلة !!

فكيف السبيل الى ايجاد حل لها اليوم ؟

بالاضافة الى ذلك فانه ينبغى أن نسلم بان هناك احتمال كبير بالا تحصل على معونة من أمريكا ..

فكيف نستطيع النهوض على أقدامنا بثبات ، وكيف يكون لدينا سيولة ؟

السيد / زكريا محى الديـــن :

اننى أتفق مع السيد الرئيس فى أنه من الضرورى العمل على حل هـــذه المشكلة اليوم ، فذلك أفضل بكثير من تأجيلها ، والواقع أننى ألاحظ علـــى الميزانية المعروضة اليوم أنها تؤجل المشكلة لمدة سنة ..

السيد الرئيـــــس :

هل نحن اليوم فعلا علينا التزامات تبلغ ١٤٥ مليون جنيه ؟

وهل سنتفق على أن نسير قدر طاقتنا ؟

أم نستورد ، بالرغم من وضعنا المكشوف ؟

السيد المشـــــير :

لقـــد وصلنا الى درجة يستحيل أحيانا معها تحويل عشرة آلاف جنيـــه بالنقد الحر !

السيد الرئيـــــس :

هل اليمن سبب هذا الموضوع ؟

وكم تحصل اليمن من العملات الحرة ؟

السيد / زكريا محى الديـــن :

تحصل اليمن على حوالى سبعة ونصف مليون جنيه .. أما القوات المسلحة واليمن وجميع الالتزامات الاخرى فتبلغ حوالى ٣٣ مليون جنيه ، الجزء الاكـــبر منها بالنقد الحر ولا أقول أن اليمن هى السبب فى هذه المشكلة ، ولكـــن السبب هو اتساع حجم القوات المسلحة والتطور الذى تم بها خلال السنـــين الماضية .

الدكتور عبد المنعم القيسونـــى :

انها مجموعة من العوامل خلال الاربع سنوات الاخيرة أدت الى التضخم ، بالاضافة الى كارثة محصول القطن خلال موسم ٦١/٦٢ ، وقد كانت القـوات المسلحة والتزاماتها عاملا ضمن هذه العوامل ... وكذلك التوسع الذى طرأ على الباب الأول فيما يتعلق بالاجور ، واعادة توزيع الدخول ، وما يستتبـــع ذلك من زيادة الاستهلاك ، علاوة على الزيادة الكبيرة فى الاستثمـــارات والتى تقدر بمائة وخمسين مليونا من الجنيهات .. ثم ازدياد الخدمـــات المجانيـــة ..

وقد أدت كل هذه العوامل الى عدم تحقيق أهداف الخطة من ناحيـــة

التصدير والادخار ، وفى رأيى أن فائض الحاصلات الزراعية الامريكية كان يساعدنا فى ناحية ، بينما تعودنا من ناحية أخرى أن يكون لدينا عجز فى الميزان الحسابى بحوالى ٥٠ - ٦٠ مليون جنيه .

أما بالنسبة للعلاج الدائم فاننى أتفق مع السيد الرئيس والسيد رئيس الوزراء فى ضرورة موازنة الميزان الحسابى والعمليات الجارية ... وأن يكون لدينا فائض يمكننا من سداد الالتزامات ... ومن ناحية أخرى فانه يمكن تقسيط هذه الالتزامات .

السيد الرئيس :

كم ستكون قيمة التزاماتنا خلال العام القادم ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

على أى حال ، فسوف يتحسن الوضع خلال العام القادم .

السيد / زكريا محى الدين :

سوف تتناقص الالتزامات تنازليا حتى السنة السادسة للخطة .

السيد الرئيس :

ألاحظ أنه قد ورد فى الصفحة الثانية من ملخص الميزانية النقدية أن الالتزامات تحت المراجعة ، وهذا يدل على أنكم لا تعرفون رقمها الحقيقى ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان عدم ذكر رقم الالتزامات مرجعه خلافات داخلية بيننا وبين وزارة الاقتصاد .

السيد الرئيس :

اننا نرجو أن توضحوا لنا القيمة الحقيقية للالتزامات .

السيد / زكريا محى الديـــن :

لقد ذكر الدكتور القيسونى أن قيمة الالتزامات ٥٨٥ مليون جنيه ، لا يتضمن هذا المبلغ أقساط السلاح ، ولو أضفنا اليه مبلغ ٢٧٠ مليون روبل ـ أى ١٤٠ مليون جنيه ـ حتى سنة ٧١ / ١٩٧٢ فسوف يصير رقم الالتزامات ٧٢٥ مليون جنيه ... ولو أننا قسمنا هذا المبلغ على سنوات الخطة الست فسوف يصبح كل قسط سنوى حوالى مائة مليون جنيه ... أو أكثر قليلا .. وسوف يكون القسط السنوى الأول حوالى ١٤٠ مليون جنيه ، يتناقص تدريجيا .

السيد الرئيـــــس :

يوجد لديكم بيان بقيمة القروض التى تحصل عليها جميع قطاعات الدولة ... وكان ينبغى أن يكون معروفا قيمة الالتزامات المفروض أن تدفع سنويا ..

الدكتور عبد المنعم القيسونـــى :

ان الاقساط بالاضافة الى فوائدها خلال المرحلة القادمة سوف تكون كما يلى :

٤٨	مليون جنيه فى النصف الثانى من عام ١٩٦٦ .
٥٨	مليون جنيه فى النصف الاول من عام ١٩٦٧ .
٣٧	مليون جنيه فى النصف الثانى من عام ١٩٦٧ .
٣٢	مليون جنيه فى النصف الاول من عام ١٩٦٨ .
٣٠	مليون جنيه فى النصف الثانى من عام ١٩٦٨ .
٢٩	مليون جنيه فى النصف الاول من عام ١٩٦٩ .
٢٦	مليون جنيه فى النصف الثانى من عام ١٩٦٩ .
٣٧	مليون جنيه فى النصف الاول من عام ١٩٧٠ .
٢٥	مليون جنيه فى النصف الثانى من عام ١٩٧٠ .
٣٣	مليون جنيه فى النصف الأول من عام ١٩٧١ .
٢٠	مليون جنيه فى النصف الثانى من عام ١٩٧١ .

تلك هى صورة الالتزامات المتوسطة ، وطويلة الاجل .

أما الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات المصرفية فتبلغ ١١٠ مليون جنيه ٠٠ ويجب أن ينخفض هذا الرقم الى ٧٠ مليون جنيه ، لأن القسط الشهرى فى حالة حصولنا على ١١٠ مليون جنيه يبلغ ١٥ مليون جنيه ، أما فى الحالـــة الثانية فانه لن يزيد على عشرة ملايين جنيه ٠

كذلك يجب أن نعمل على تخفيض تسهيلات الموردين الى ٢٠ مليون جنيه ٠

السيد الرئيـــــس :

كم تبلغ نسبة الفوائد على هذه الالتزامات ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

تبلغ ٧٪ ، وبعض البلاد ، كالسويد ترفع هذه النسبة الى ٨ ، ١٠،٩٪

السيد الرئيـــــس :

معنى ذلك أن الالتزامات سوف تكون ١٠٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٠/٦٩ ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

بالاضافة الى التزامات التسليح والقوات المسلحة التى تبلغ ٢٥ مليون جنيه وبذلك يكون المجموع ١٣١ مليون جنيه ٠

السيد الرئيـــــس :

لقد جاء فى ملخص الميزانية النقدية أن هذا المبلغ هو ١٤٥ مليون جنيه ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

الحقيقة أن السبب فى ذلك وجود ازدواج حسابى Double count فالكمبيالة تحسب على أنها خصم على تسهيل مصرفى ـ فقسم الكمبيالات يجرى الخصم على أساس كمبيالات موردين ، والقطاعات ـ بالتالى لا تسمعنا فـــى هذه الناحية ٠ ومن هنا يحدث الازدواج الحسابى ٠

ولذلك طلبت أن تسرع القطاعات بدفع ما عليها من التزامات فى حسابـــات مجمدة .

السيد الرئيـــــس :

كيف نستطيع دفع مبلغ ١٠٦ مليون جنيه ، ودفع ٣٠ مليون جنيه من قيمة التسهيلات المصرفية هذا العام ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونـــى :

اننا لن نكون عمليين لو أننا خفضنا التسهيلات المصرفية بهذا القـــدر ، ولذلك فاننى كنت أرغب فى أن نستخدم قرض الكويت لسداد تسهيلات لا نجددها .

أما بالنسبة للعام القادم فمن الضرورى أن نعمل على تخفيض التسهيـــلات بما قيمته ٢٠ مليون جنيه ، واذا حصلنا على قرض من صندوق النقد الدولـــى ، فحبذا لو استخدمناه فى سداد بعض ما علينا من تسهيلات مصرفية .

السيد الرئيـــــس :

الواقع أن الضرورة تحتم علينا وضع قواعد ثابتة بالنسبة للالتزامات تمكننـــا من معرفة قيمتها كل سنة بحيث لا نتعرض لمثل الموقف الذى نحن فيه اليوم .

السيد / زكريا محى الدين :

لو سمح السيد الرئيس فان الدكتور عبد المنعم القيسونى يود أن يعـــرض صورة سريعة بالنسبة للموقف خلال ١٩٦٧/٦٦ حتى نصل الى الحلول الممكنة .

السيد الرئيـــــس :

لقد قرأت هذا الكلام اليوم . ومع ذلك فلم استطع معرفة الحل ....

فهل يمكن القول بوقف الاستثمارات بالعملات الحرة خلال العامين القادمين حتى نتمكن من علاج الموقف الراهن ، ونقف على أرض صلبة .

فى رأيى أنه من الضرورى عمل حد أعلى للالتزامات قصيرة الاجـــل ، وطويلة الأجل ، حتى لا نظل فى موقفنا الحالى .

السيد المشـــير :

انى لا أرى مانعا يحول دون وقف الاستثمارات خلال العامين القادمين ، حتى نتمكن من اصلاح أمورنا .

السيد الرئيـــس :

لقد حدث ذلك فى الصين ، فالخطة كلها قد أوقفت بعد " الكارثـــة العظمى " التى منيت بها الصين .

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

وقد حدث نفس الشىء فى ألمانيا الشرقية ، فمنذ ثلاث سنوات أوقفـــوا القروض الخارجية ، وعملوا على اصلاح موقفهم .

السيد الرئيـــس :

فى رأيى أن هذا الموضوع يحتاج الى حل جذرى .. وعلينا اليوم ايجاد هذا الحل .. ولا ينبغى أن يدور كلامنا بعيدا عن هذا الحل ..

وقد لاحظت ـ عندما تكلمنا فى الجلسة السابقة .. أننا كنا نتكلم فى خيال بعيد عن الواقع .. .

وقد تحدثت الى الاخ زكريا محى الدين بالامس ، وقلت له اننا لـــن نستطيع العمل فى السياسة الخارجية ، أو الداخلية ، ولن نستطيع النـوم ..

فان لم نتدارك الامر وتمكننا من ايجاد الحل الكامل فسوف لا يكون موقفنا طيبا ... خاصة ونحن أكبر الدول العربية ، وسمعتنا المالية لا يوجد فيـها مبالغة ، ونحن دولة لها مكانة دولية ، واحترام كبير خارجى .. فهـــذه السمعة تقضى على كل ما بنيناه ..

لقد ذكرت للأخ زكريا محى الدين مدى مضايقتى الشديدة بالنسبة للوضع الخاص بقروض الكويت ، والظروف التى أحاطت بهذا القرض من جانب مجلس الامة الكويتى ، خاصة مانراه من اعطائهم قرضا للمغرب قيمته ٢٠ مليون جنيه ، وآخر للأردن قدره ١٧ مليون جنيه .

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

أعتقد أنه توجد صعوبة بالنسبة لولى العهد الكويتى ..

اما بالنسبة للذين تكلموا فى مجلس الامة الكويتى ، فانهم اولئك الذين يؤيدون الاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة .

وأننى أتفق مع السيد الرئيس فى أنه من الضرورى أن نجد حلا جذريا لموازنة أنفسنا .. وتحقيق هذا الهدف فى حد ذاته يساعدنا على الحصول على قروض بصورة اكرم وأسهل مما نحن عليه الآن ..

فنستطيع الحصول على قرض من البنك الدولى مثلا .

السيد الرئيس :

ان البنك الدولى لن يعطينا قروض .. وأننى متأكد من هذا ..

لقد جاء الى السيد / احمد حسين سنة ١٩٥٦ فى بيت العرب وقال لى أن الأمريكان سوف يعطونا قروض ، وقلت له أننى اوافق .. ومع ذلك فانى متأكد أنهم لن يعطونا شيء ، ثم ذهب احمد حسين الى دالاس الذى رفض وكان الدكتور عبد المنعم القيسونى موجودا معنا فى تلك الأيام وهو بالتأكيد يتذكر ذلك .

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

الواقع أننا لن نوافق على أية قروض لسنا فى حاجة اليها .

السيد الرئيس :

عندما نسدد الالتزامات المترتبة على الديزلات التى حصلنا عليها بواسطة

قرض بنك التصدير والاستيراد .. فاننا يمكن بعد ذلك أن نفكر فى الحصـــول على قروض أخرى ..

الدكتور مصطفى خليـــــل :

ان قطاع النقل والمواصلات يقوم بسداد التزاماته ..

السيد الرئيـــــس :

كم كان عدد الديزلات التى حصلنا عليها ؟

الدكتور مصطفى خليـــــل :

٣٥٠ ديزل .

وقد كان ضمنها أتوبيسات بمبلغ ١١ مليون جنيه ، وقد وفر استعمال هذه الأتوبيسات الكميات التى كنا نستوردها من البترول ، علاوة على أن القـــرض الخاص بهذه الأتوبيسات كان على ١١ سنة ، وبدون فوائد .

السيد الرئيـــــس :

كم كان اجمالى مبلغ القرض الخاص بهذه الديزلات ؟

الدكتور مصطفى خليـــــل :

كان فى حدود ٤٠ مليون جنيه ..

المهندس محمد صدقى سليمان :

طالما أن الهدف هو سلامة الأوضاع الداخلية ، فان الأساس أن يكـــون لدينا فى هذه الحالة اقتصاد سليم .

فالناحية الاقتصادية ـ فى واقع الأمر ـ أهم ناحية تؤثر على الجماهير ..

والمشكلة ـ كما ذكر سيادة الرئيس ـ فى حاجة الى مواجهة ..

ولو أننا نظرنا الى الخطة الخمسية الاولى ، نجد أننا نجحنا من ناحية الاستخدامات ، أما من ناحية الموارد فان هذه الخطة قد تم تمويل الجانب الاعظم منها من الاعانات والقروض الخارجية .

أما الموارد الداخلية ، فان جزءا منها يستخدم فى المجز ، وجزء آخر للمتأخرات ..

ان هذه الصورة توضح الموقف الحالى ..

فالاستهلاك قد زاد على موارد خارجية لم تسدد .

وفى تصورى أن كل جنيه يدفع زيادة فى الاجور يؤثر فى الميزان التجارى بخمسين قرشا ... كعبء اضافى ..

وفى تصورى أيضا أن الحالة لن تتحسن لا فى العام القادم .. أو الذى يليه الا لو تمت مراجعة صحيحة لأوضاع تدبير الموارد وحسن استخدام الموارد والامكانيات المتاحة .

ان تأثير نقص العملات الأجنبية اليوم على الانتاج ، يجعلنا مطالبين بدفع الانتاج دفعة قوية ، ويتطلب ذلك مستلزمات علينا أن نوفرها .

وفى نفس الوقت ، فان ضغط المواد التموينية يشتد من وقت لآخر ، ومحاولة ايجاد حلول مؤقته للمشكلة يجعلها تسوء أكثر ..

والحل فى رأيى أن ندفع الانتاج دفعة شديدة بتوفير المستلزمات له ، واعادة النظر فى سياسة الأجور ..

ولكن لا بد أن يكون هناك فرق بين نسبة زيادة الانتاج من ناحية وزيادة الاستهلاك ...

فمثلا اذا كان الانتاج يزيد بمعدل ٦٪ أو ٧٪ ، فانه ينبغى ألا يزيد الاستهلاك عن ٣٪ أو ٤٪ ، بحيث يتكون لدينا فائض يمكننا من سداد ما علينا من التزامات وتصحيح موقفنا .

أما فيما يختص بالعالم الخارجى ، فالحل الأساسى أن نؤجل دفع

التزاماتنا ٥ أو ١٠ سنوات .. وليس ذلك الحل بدعة ، فكل الدول أخـــذت به . اذ أنه طالما نحن جادين فى تأجيل الدفع فسوف تكون الدول مضطـــرة الى القبول .. وفى هذه الحالة نتجه الى شراء احتياجاتنا نقدا ، وننتهـــى من مشكلة التسهيلات ، وجميع المشاكل التى ندور فيها منذ عدد من السنوات ، ولا نجد لها حلا .

السيد الرئيـــــس :

أن اعادة النظر فى الاجور أمر مستحيل التحقيق فهل تقصد تخفيـــــف الأجور ؟

المهندس محمد صدقى سليمان :

لا أقصد تخفيض الاجور ، وانما أقصد ألا نرفعها عما هى عليه الآن .

السيد الرئيـــــس :

لا نعطى علاوات مثلا ؟

المهندس محمد صدقى سليمان :

ذلك ممكن ، أن يتنازل العاملون عن علاواتهم كنوع من المساهمة فـــــى حل الموقف .

اننا يجب أن نأخذ الشعب الى جانبنا فى المشاكل الرئيسية ..

ولنجعلهم ينادوا بأنهم متنازلين عن علاواتهم .. ونضعها لهم فـــــى شهادة استثمار مثلا ... أو شىء من هذا القبيل ..

السيد الرئيـــــس :

انى أعتقد أن هذا الحل صعب جدا بالنسبة لوضع الناس ، خصوصـــــا بعد رفع الاسعار ..

المهندس محمود يونـــــس :

وهو صعب كذلك لأنهم حصلوا فعلا على العلاوات هذا العام ..

السيد المشـــير :

أعتقد أن قانون العاملين ينص على منحهم علاوة دورية سنويا ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

أن العلاوة فى الحكومة تمنح للعاملين حسب نص القانون ..

السيد الرئيـــس :

لقد تلقيت شكاوى من بعض المواطنين يقولون فيها أنهم لم يحصلوا علـى علاوات هذا العام .

السيد / زكريا محى الديـن :

لقد منح العاملون فى المؤسسات والشركات علاوات حتى نسبة ٥٠٪ مـن العـــلاوة .

والسبب فى تجزئة العلاوة ـ فى المؤسسات والشركات أنها تمنح فى حالة تحقيق الأهداف .

فاذا حققت الوحدة الانتاجية أهدافها كاملة ، صرفت العلاوة بالكامـل وأن حققت نسبة أقل ، منح العاملون ٨٠٪ من العلاوة ، أما أن حققـت نسبة أقل ، فتصرف نسبة لا تزيد عن ٥٠٪ من العلاوة ..

السيد الرئيـــس :

هل هناك جهات لم تصرف علاوات اطلاقا ؟

السيد / زكريا محى الدين :

لست أعرف بالضبط ، وأن كانت توجيهات مجلس الوزراء أن تصـــرف العلاوة بالنسب التى ذكرتها منذ قليل .

السيد / المشـــير :

ان عدم صرف العلاوة فى بعض الجهات يمس السياسة العامـــة للدولـــة ٠

السيد / زكريا محى الديـــن :

ان القانون ٤٦ ينص على صرف العلاوات للعاملين عدا اللذيـــن يحصلون على تقارير سرية بدرجة ضعيف ، وهم قلـة حيث تجـــد أن ٩٩ ٪ يحصلون على العلاوة ٠

وقد ترتب على ذلك أن زاد بند الاجور زيادة كبيرة ، وهذه المسألـة فى حاجة الى اعادة نظر ٠

السيد المشـــير :

أن المشكلة سوف تتعقد أكثر نظرا لتعيين الخريجين الجدد ٠

السيد / زكريا محى الديـــن :

ان هؤلاء الخريجين يعينون زيادة عن حاجة العمـــل ٠

السيد المشـــير :

ان عدم تعيينهم سوف يؤدى الى حالة بطالة ٠٠ ولذلك يمكـــن أن يتم تعيينهم موسميا ، ولا نحرمهم من العمل من جهة ومن جهـــة

اخرى لتخفيف العبء على بند الاجور .

السيد / زكريا محى الديـــن :

اذا وافقـــت اللجنـــة من حيـــث المبدأ على هذا الوضـــع فانه يمكن اعداد دراسة تفصيلية لهذه المسألة .

السيد / حسين الشافعـــى :

ان نسبـــة الزيادة السنويـــة فى الاجور تبلـــغ ٣٪ وهـــى نسبة معقولة ... وكان المفروض ألا يوجد تعزيز للدرجـــات كوسيلـــة لرفع مستوى العاملين فالعلاوة الدوريـــة تحل محل التعزيز .

أما أن تتضمن الميزانيـــة تعزيزات ، علاوات ، ترقيـــات ... فذلك أمر لا ينبغى أن يستمر .

السيد الرئيـــــس :

لنترك هذا الموضوع جانبا الآن ..

أما الآن فما هو الرأى بالنسبـــة لما ذكـــره الأخ صدقـــى سليمـــان فيمـــا يختـــص بتأجيـــل ســـــداد القـــــروض ؟

الدكتور عبد المنعم القيسـوني :

ان هذا الاقتراح ممكن ، ولكن على أساس دفع جزء من الالتزامات ، ثم يؤجل الباقـي ..

السيد / الرئيـــــس :

اذن فانك تريد أن تسدد ١٠٦ مليون جنيه ، بالاضافة الى ٢٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٦ / ١٩٦٧ ..

الدكتور عبد المنعم القيسـوني :

أن سيادة الرئيس يرى استبعاد الاقساط العسكرية ، ولكن هناك اقساط مدنية للاغراض العسكرية ..

السيد / الرئيـــــس :

لقد وافق الروس على اقتراحنا بشأن سنة ٦٨/٦٧ ، ٧٠/٦٩، ومعنى هذا أننا سندفع نصف الالتزامات العسكرية أولا ..

السيد / زكريا محى الدين :

بالنسبة لموضوع تأجيل القروض فانه من واقع المعلومات المتوفرة فى الميزانية النقدية المقترحة لهذا العام أننا لن نستطيع دفع الالتزامات كلها مرة واحـدة ، ولذلك أرى أن حل هذه المشكلة سيحتاج الى عدة سنوات ، ويساعدنا علـــى هذا الحل أن يكون لدينا فائض فى الحساب الجارى ، وهو الذى يدخل فيـــه التصدير والاستيراد ، كما يساعدنا على هذا الحل موقف الاتحاد السوفييتى ، ويمكن مواجهة البنوك بثلاثين مليونا من الجنيهات ، ثم نؤجل باقى الالتزامات

لذلك فاننى طلبت اليوم أن تناقش الميزانية النقدية ، حتى تظهر الصورة الحقيقية لاحتياجاتنا ، لانه قد حدث فعلا أن صرفنا أكثر من ايرادنـــــا ، وطبيعى أن ذلك يمثل أعباء متوالية تتراكم علينا فى السنوات القادمة .. ويجـب أن نوقف هذه الظاهرة ، والانصـرف أكثر من قدرتنا ، وأكثر من ذلك يجـب أن نوفر من مصروفاتنا الجاريـة حوالى ٣٠ مليون جنيه لمواجهة التزاماتنا ..

وعليه أقترح الدخول فى تفاصيل كيفية تدبير هذا المبلغ ، فقرض الكويت يمكن أن نواجه به التسهيلات المصرفية وبذلك يتحسن موقفنا فى العام المقبل ..

أما بالنسبة لما أثارة السيد الرئيس بشأن وقف الاستثمارات بالعملات الحرة .. فذلك موضوع فى حاجة الى دراسة ، وربما كان من الصعب علينا تنفيذ هذا الاقتراح بالكامل .. اذ أن أغلب استثمارات العام القادم موجهة الى استكمال مشروعات قائمة بالفعل ، كمصنع السماد بالسويس ..

وقد أرسل الى الدكتور مصطفى خليل مذكرة منذ بضعة أيام يستعجل فيها سداد مبلغ بالمارك الالمانى فى مقابل العمل على توفير السماد المحلي فى العام القادم .. لانه قد يصعب علينا فى السنة القادمة أن نصرف استثمارات بالعملات الحرة بالكامل ، ولكنه من الضرورى العمل على تخفيضها شيئا ما .. فاذا كنا سندخل فى مناقشة تفصيلية لابواب الميزانية النقدية المقترحة للعام القادم ، فانه يمكن ضغط المصروفات الجارية بحيث نوفر ثلاثين مليون من الجنيهات ، وبذلك يكون موقفنا سليم الى حد كبير ..

السيد / الرئيس :

أن هناك عجزا قدره ٣٠ مليون جنيه ..

السيد / زكريا محى الدين :

ان المطلوب للاستيراد هو مبلغ ٤٦٦ مليون جنيه ، بينما الايراد ٤٣٥ مليون جنيه ، وبالمناقشة التفصيلية مع قطاع الصناعة اتفقنا على اعتبار الفرق بين الرقمين تدخل فيه سلع لها طابع استثمارى ، وطلبنا من الدكتور مصطفى خليل ألا يستورد لقطاع الصناعة بتسهيلات قصيرة الاجل ، على أن تدخل فى جانب الاستثمار . وتبعد من الحساب الجارى ..

أعود الى القول بأنه من الضرورى ان نضغط الميزانية لنوفر ٣٠ مليون جنيه .. حتى نوازن ميزان المدفوعات ..

السيد / المشير :

هناك مبلغ ٩١ مليون جنيه - بالنقد الحر - للتموين والصناعة والزراعة ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان معظم الواردات التموينية تدفع بالعملة الحرة ، ولازال جزء كبير

من الواردات الصناعية ـ خصوصا المواد الخام ـ يستورد بالعملات الحـرة أيضـا ..

وعلى كل حـال فان النقطة الرئيسية .. هل نستورد من الشرق أومـن الغرب حتى نوازن ميزان المدفوعات ؟ .

السيد / الرئيـــس :

هذا ما نتكلم فيه .. ونريد أن نجدد فى هذه الجلسة ما يجب عملـه ومالا يجب عمله وما هو الحد الاعلى للقروض التى نحصـل عليها .. وليتنـا نعمل فى حدود طاقتنا ولو أدى الامر الى وقف الاستثمارات لمدة سنـــة أو سنتين .. ثم تكون معاملاتنا بعد ذلك بالنقد ..

لقد كنا نتوقع أن الوضع سيتحسن بعد حصولنا على دخل قنـــاة السويس .. لكن الوضع قد أصبح أسوأ بكثير مما كنا عليه فى سنة ١٩٥٦/٥٥

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

لكن العلاج اليوم أسهل بكثير من سنة ١٩٥٦/٥٥ .

المهندس صدقى سليمـــان :

لقد فقدنا المرونة فى اقتصادنـا اذ علينا أن ندفع الاجور ، وقـــد اتسع القطاع العام وبهذا الشكل فان علينا أعباء لا نستطيع معها الحركة .. ولكى يسير العمل بعد الاطلاع على الميزانية النقدية المقترحة فلا سبيل أمامنا الا تأجيل سداد الالتزامات لمدة عشر سنوات .. وليس فى ذلك أى عيـــب فهو حل اعتادته معظم الدول ..

السيد / زكريا محى الديـن :

فى الواقـع أن فكرة التأجيل سليمـة نظريا .. ولكن من ذا الـــذى يوافق على التأجيل ان لم نسدد له جزءً من الدين ؟ ومن هنا يتحتم علينـا العمل على توفير جزء من ايراداتنا لمواجهة هذا الموقف ..

السيد / المهندس صدقى سليمان :

ان المقرض يعلم أنه ان لم يقبل تأجيل السداد فسوف نمتنع عـــن

الدفع خاصة وأن عملية التأجيل فى صالحه اذ سوف يستفيد بقيمة الفوائد ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

يوجد سؤال رئيسى .. هل نمول استثماراتنا بالنقد أو بالاجل ؟ فاذا كنا سوف نمولها بالاجل فلننتظم فى سداد الاقساط ..

المهندس صدقى سليمان :

هل سنحصل على قروض جديدة تجاوز الالتزامات التى علينا ؟ اعتقد أن هذا غير ممكن .. اما تأجيل الدفع فهو ممكن وفى مصلحتنا على أساس أن ندفع قيمة ما نستورده بالنقد بعد ذلك ..

السيد / زكريا محى الدين :

تبلغ ايراداتنا ٤٣٥ مليون جنيه وتبلغ المصروفات الجارية ٤٦٦ مليون جنيه .. ولم يدخل فى هذا الالتزامات أو الاستثمارات .. فهل سندفع الاستثمارات بالنقد ؟ انها لابد أن تمول بالاجل .

الدكتور / مصطفى خليل :

بالنسبة لايقاف الاستثمارات فى السنة القادمة والتى تليها .. ستجعلنا فى موقف أصعب بالنسبة للسنوات التالية .. ولكن ما ينبغى ان نفعله هو أن نخفض التزامات القطاعات الاخرى ..

ان أعباء الميزانية النقدية قد تزايدت بشكل كبير .. فمثلا أصبح ما نستورده من الصوف يبلغ ٨ مليون جنيه والجوت ١٢ مليون جنيه والورق ١٤ مليون جنيه .. ولا نستطيع أن نوقف الاستثمار وعلينا أن نبحث عن أنتاج صناعى يحل محل الانتاج المستورد أو الحد من الاستيراد والاستهلاك ... فمثلا بالنسبة لعبوات الجوت .. فيمكن أن تصنع من القطن .. وقد أتفقت مع الاخ عبد المحسن أبو النور على أن تصنع من القطن " دندره " وأن نسير فى استكمال الخط الثالث بشركة " راكتا " للحد من استيراد الورق .. أما اتخاذ قرار بوقف الاستثمار فسوف يجمد وضعنا ويضعنا فى موقف اصعب مما نحن فيه الآن ..

والطريق الاخر الذى يمكن أن نسلكه هو الاستيراد من الاتحاد السوفيتى

على أساس أن نستورد بتسهيلات .. فنحن نستورد منتجات بترولية بـ ٣٦ مليون جنيه ..

السيد / المشـــــير :

لقد أرهقتنا هذه القروض ولا يمكن أن نسير فيها ..

السيد / الرئيـــــس :

ولكن هذا لن يكون بالنسبة للبترول ..

الدكتور مصطفى خليـل :

اننا نستورد مواد بترولية بما قيمته ٣٦ مليون جنيه .. ولو أمكن فـى مدى عامين أن نستـورد الجانب الاكبر منها من الاتحاد السوفيتى .. فان ذلك يحل أزمة النقد الحر .. وهناك بعثة برياسة السيد / أمين حلمى سوف تسافر الى روسيا فى شهر يونيو الجارى ..

السيد / عبد المنعم القيسونى :

أن المشكلة الرئيسية هى كيفية موازنة الميزان الحسابى كله .
اذ لا يمكن أن نحل أزمة العملات الحرة على حساب زيادة العب على الاتحاد السوفيتى ودول الاتفاقيات ..

الدكتور مصطفـى خليل :

بالنسبة للسلع الاستثمارية والوسيطة فانها تبلغ ٣٧٥ مليون جنيه ..

السيد / المشـــــير :

حين نستورد من الاتحاد السوفيتى ، فان عملية السداد فى النهايـة تعتبر نقدا حرا ..

الدكتور مصطفـى خليل :

نحن نقوم بسداد التزاماتنا فى شكل صادرات ..

السيد / المشـــــير :

الواقع أن هذه الصادرات يمكن أن تصدر بعملات حرة .. أليس كذلك ؟

السيد / عبد المحسن أبو النـور :

لو أننا حصلنا من الاتحاد السوفيتى على بعض السلع الاستثماريـة والوسيطة ، على أن يؤجل السداد لمدة عام ، فان ذلك يكون حلا جزئيـا للموقـف ..

السيد / الرئيـــس :

لقد تحدثنا مع السوفيت فى هذا الموضوع ، ووافقوا ...

السيد / زكريا محى الديـن :

عندما اقترحت ان يكون الرقم ٤٣٥ مليون جنيه .. فانى لم أكـن أتحكم عن التوازن بين العملات الحرة والاتفاقيات .. والبعثة التى سـوف تسافـر الى الاتحاد السوفيتى سوف تعمل التوازن داخل رقم الـ ٤٣٥ مليون جنيه .. ويكون بالاضافة الى هذا وجوب ضغط الاستهلاك العـام ، على أن تقوم بتوفير جزء سواء يسمى عمله حرة أو ثمن قطن أو أية سلعة أخرى كى نسدد بها .. وبذلك يمكن أن نواجه الالتزامات الطويلة الاجل والقصيرة الاجـل .

الدكتور / مصطفـى خليـل :

لقد طلبنا من الاتحاد السوفيتى ٤٩ مليون جنيه بدلا من الـ ١٨ مليون جنيه فى الاتفاقيات .. فاذا استطعنا أن نحصل على الـ ٤٩ مليون جنيـه يكون أفضل مما لو دفعنا ٤٩ مليون جنيه ..

السيد / الرئيـس :

لقد تكلمنا فى هذا الموضوع ولكنهم رفضوا .. كما أن الاخ عبد الحكيم عامر استدعى السفير السوفيتى وتكلم معه فى هذا الموضوع .

السيد / زكريا محـى الدين :

لقد وافق الاتحاد السوفيتى على منحنا خمسة آلاف طن شحم حيوانى ، وطلبنا منهم أن يكون السداد بقيمتها من الاحذية او القطن أو غزل القطـن أى عملية تبادل .. وهم سوف يفيدوننا فى هذه الناحية بدلا من أن نستوردها

بالعملة الحرة ..

السيد / المشـــــير :

لا يوجد لدينا مخزون من القطـن ..

السيد / زكريا محى الدين :

يوجد لدينا فائض من القطن كما أنه يوجد فائض عالمى .. لكن عمليـة التصريف صعبة بعض الشىء ..

ثم انه لا يجوز ان نستدين من أجل الاستهلاك ولكن يجب أن يكـون ذلك للاستثمار .. هذا مبدأ عام يجب أن نلتزم به .

الدكتور / مصطفى خليـل :

علينا أن نخفض قيمة الاستهلاك ونزيد من الصادرات ..

السيد / الرئيـــــس :

فلنتكلم فى الحلـول ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان السلع المطلوبة للاستهلاك والسلع الوسيطة تقدر ب ٣٧٥ مليـون جنيه .. وبخصوص السلع الاستثمارية .. فقد قدر مقدم الثمن على أسـاس ٢٥ مليون جنيه .. ثم الاشياء الغير منظورة كانت تصل الى ١٠٠ مليون جنيه وبعد الضغط الشديد أصبحت ٦٢ مليون جنيـه ..

السيد / الرئيـــس :

مثـل أى شـــىء ؟ ..

السيد الدكتور/عبد المنعم القيسـونى :

مثل وزارة الخارجية والبعثات المختلفة .. ثم توجد فوائد .. ويبلـغ المجموع ٤٦٦ مليون جينيـه .

ثم أن اجمالى الموارد يبلغ ٤٣٥ مليون جنيه على أساس تصديـر ٥٠٠ ألف طن أرز ..

السيد / زكريا محى الدين :

أن هذه الارقام من واقع ميزانية ١٩٦٥/٦٤ .. أى الذى تحقق فعلا .

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

لقد أخذنا ميزانية عام ١٩٦٥/٦٤ كأساس .. وقد اجتمعنا فى لجنة الاجور والاسعار وناقشنا البنود بندا بندا .. وقد تبين أن هناك صعوبة فى الاستيراد بالنسبة لهذا العام .. ولابد أن نتغلب عليها .. فالذى كنا نستورده فى السنوات السابقة كسلع استثمارية مثل اللوريات .. فكنا نستورد لوريات وندفع ثمنها على مدى أربع سنوات ويوجد لدينا الآن مصنع لانتاج اللوريات .. وعلينا أن نتحول من استيراد سلع استثمارية الى استيراد أجزاء أو مواد خام لتصنيعها ونوجه جزءا منها للسداد حتى لا تلقى علينا اعباء جديدة .. والسبب فى زيادة الاعباء هى زيادة استيراد السلع الاستثمارية والوسيطة وزيادة الاستهلاك .. كما أنه توجد أشياء أخرى قد زادت مثل استيراد الورق .. فالرقم المطلوب لاستيراد الورق يقدر بـ ١٤ أو ١٥ مليون جنيه .. بينما كان يجب أن ينخفض الرقم عن رقم العام الماضى بسبب زيادة الانتاج المحلى بشركة ادكو والشركات الاخرى .. كما زاد الرقم المخصص لاستيراد الصوف من ٦ مليون جنيه الى ٨ مليون جنيه .. وزاد رقم الجوت والمواد الخام من ٥ مليون جنيه الى ١٥ مليون جنيه .. ثم انه مطلوب للكتان هذا العام ١٢ مليون جنيه ..

السيد / الرئيس :

ما هو السبب ؟ ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

يفسر ذلك على أساس تنظيم التسويق ..

السيد / عبد المحسن أبو النور :

فى كل سنة كان يوجد مخزونا .. وقد استهلكنا فى السنتين الاخيرتين جميع الارصدة الفائضة .. وما كنا نحضره كان يكون بزيادة ٥ ٪ .. أما اليوم فان ما نطلبه بالكاد يكفى الاستهلاك .. والعطية تستدعى ضرورة وجود الحلول

لها ٠٠ والحلول التى توضع يجب أن نلتزم بها ٠٠ فمثلا بالنسبة لورق الصحف يجب ان نرتب أنفسنا ونحـد من عملية " الملاحق " ٠٠ كما أن الكتب التى توزع كل سنة ٠٠ يمكن أن يعاد توزيعها بعد أخذها من الطلبة الذيـن ينقلون الى السنوات الاخرى ٠٠ وقد كان هذا هو المتبـع فى المدارس ٠٠ ثـم اننا نجد اليوم أن مؤلفى المواد يحاسبون على أساس الصفحة ٠٠ ولذلك فهـم يعملون على زيادة عدد الصفحات ٠

ثم بالنسبة لورق اللف ٠٠ فمثلا بدلا من أن نشترى حذاء يوضع فى صندوق نؤلف هذا الصندوق فى ورقة ٠٠ فاما أن يكون الصندوق او الورقة ٠٠ كما اننى تكلمت مع الدكتـور مصطفى خليل واتفقت معه على ما يمكن عمله بالنسبة لنقل المواد الزراعيـة ٠٠ فاننا نقوم باستيراد التيل لصنع الاجولة ٠٠ ونقوم بتعبئة السوبر مثلا فى أكياس وقد تستمر مدة ١٥ يوما مما يؤدى الى تآكل الاجولة ويستدعى الامر اعـادة تعبئتها فى أكياس جديدة ٠٠ وبدلا من ذلك يجب ان يتم نقل السوبر " صـب " ثم يعبأ عند توزيعه ٠٠ وكذلك الحال بالنسبة للقمح اذ يمكن أن ينقل " صـب "

السيد / زكريا محى الدين :

يجب أن يكون لدينا هدف وهو ضغط الاستهلاك ٠٠ وسوف نتقدم بمذكرة تفصيلية فى الجلسة القادمة ٠٠

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

تبلغ قيمة المصروفات للاستثمارات ٤٦٦ مليون جنيه ٠٠ والموارد ٤٣٥ مليون جنيه ٠٠ ويوجد عجز فى العمليات الجارية يقدر بـ ٣١ مليون جنيـه ٠٠ ويقدر العجز فى العملات الحرة بـ ٤٥ مليون جنيه ٠٠ وفى الاتفاقيـات ١٥ مليون جنيه ٠٠ ونقترح تحويل الاستيراد من دول العملات الحـرة الـى دول الاتفاقيات ٠

وتبلغ قيمة السلع الصناعية المختلفة أو المواد الخام ٢٧ مليـون جنيـه ونقترح أن يتم السحب على قرض الصين الذى يبلغ ٥ مليون جنيه و ٢٠ مليون جنيه من هيئة الائتمان التجارى الامريكية و ٥ مليون جنيه من فرنسـا ٠٠ فيكون المجموع ٣٠ مليون جنيـه ٠

وبهذا الشكل سوف يوجد توازن داخلى بين مجموع العمليات الجاريـة

والاستخدام ..

السيد / زكريا محى الدين :

بالنسبة للتحويل من دول الغرب الى دول الشرق .. فيوجد ٢١ مليون جنيه للمواد البترولية .. وعندما يسافر الاخ أمين حلمى سوف يتباحث معهم على هذا الاساس ..

الدكتور مصطفى خليل :

لقد عرض علينا الاتحاد السوفيتى أن يقوم بتوريد لب الورق فى حدود مبلغ ٣ مليون جنيه .. كما أنه أبدى رغبته فى توريد أشياء أخرى ..

السيد / الرئيـــس :

نحن نتكلم بخصوص البترول .. لا نريد أن يأتى يوم ولم نجد فيه البترول .. وكنت أعتقد انكم طلبتم من الشركات أن تمدوا لهم شهرا ينتهى فى آخر شهر مايو .. ثم طلبتم التأجيل حتى آخر شهر يونيو .. وبعد ذلك اذا لم يتم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى .. عليكم أن تتفقوا مع الشركات ..

الدكتور مصطفى خليل :

اننا نحاول أن نحصل على $\frac{1}{4}$ احتياجاتنا من البترول من الاتحاد السوفيتى لانه لا يستطيع أن يمدنا بجميع ما نحتاج اليه ..

السيد / الرئيـــس :

هذا ما نتكلم فيه ..

السيد / زكريا محى الدين :

اذن يجب ان يضاف أمام رقم الـ ٢٧٫٥ مليون جنيه مستلزمات أو مسائل أخرى .

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

اذن فان قيمة الشحوم التى وافق الاتحاد السوفيتى عليها سوف

تكون ضمن رقم الـ ٢٧ مليون جنيه ٠٠ ثم ان قيمة الالتزامات ١٤٥ مليون جنيه منها ٩١ مليون جنيه بالعملات الحرة و ٥٤ مليون جنيه اتفاقيات ٠٠ ولـــو خصمنا منها العمليات الجارية يكون العجز ١٤٦ مليون جنيه منها ٣ر٧٩ مليون جنيه بالعملة الحرة و ٧ر٦٦ مليون جنيه اتفاقيات ٠٠٠

ونقترح تأجيل الالتزامات التى تقدر بـ ٢٥ مليون جنيه من العملة الحرة وتفاصيلها كما يلى :-

١ مليون جنيه بنك التنمية الافريقـــى
٤ مليون جنيه للعـــــــــراق
٥ مليون جنيه قطاعـــات (بـــط ٠)
١٥ مليون جنيه صندوق النقد الدولـــى

وتأجيل الالتزامات الخاصة بالاتفاقيات التى تقدر بـ ٥ر٧ مليون جنيه وتفاصيلها كالاتـى :-

٥ مليون جنيه بـط ٠ تنفيـــذ ٠
٥ر٢ مليون جنيه تأجيل التزامات الاتحاد السوفيتى ٠

السيد / زكريا محـى الدين :

بالنسبة للعراق ٠٠ فقد وردت برقيـة تفيد بوجود فائض لصالحهـم ويطالبون بسداده ٠٠ كما أن لهم ودائع أخرى ٠٠

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

كما أن لصندوق النقد الدولى ١٥ مليون جنيه وهذه تدخل ضمـــن الالتزامات ٠٠ ولقد اتصلت بالمسئولين فى البنك وأبرم اتفاق مبدئى علـــى اساس تأجيل سداد هذا المبلغ ٠٠ وسوف يعرض الامر على مجلـــس الادارة ٠٠

وبالنسبة لالتزامات الاتحاد السوفيتى ٠٠ فقد حسبت على أســـاس ٥ مليون جنيه بط ٠ تنفيذ ٠٠ ثم ٥ر٢ مليون جنيه التزامات الاتحاد السوفيتى والآن سوف ترتفع الى كامل قسط فى عام ١٩٦٧/٦٦ ٠٠

السيد / الرئيـــس :

المطلوب هو نصف هذا الرقم فقط .. ويتكلم الروس على أساس سنة ١٩٦٧ .. والرقم الذى علينا فى هذا العام يبلغ ١٤ ½ مليون روبيـــل لانهم قد ضغضوا ٢٠ مليون روبيل .. أى أن المستحق علينا كان ٣٤٫٥ مليون روبيـــل ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

يوجد ٢٠ مليون روبيل أى حوالى ١٠ مليون جنيه قسـط عسكرى ..

السيد / الرئيـــس :

عندما تكلم معنا الرئيس كوسيجين .. أمكن تأجيل ٢٠ مليون روبيـــل ويتم سداد ١٤٫٥ مليون روبيل وتكون الاقساط على أساس ٤٠ مليون روبيـــل و ٤٠ مليون روبيل و ٤٠ مليون روبيل .. أى أن المجموع ١٥٤٫٥ مليون روبيل فى الاربع سنوات ..

السيد / زكريا محى الدين :

فى سنة ١٩٦٧ الميلادية سيكون اجمالى الالتزامات حوالى ٣٨ مليون روبيـــل ..

السيد / المشـــير :

ان الاتحاد السوفيتى يحسب ابتداء من شهر يناير ونحن نحسب ابتداء من شهر يوليو .

السيد / الرئيـــس :

ان قيمة الذى تم تأجيله فى عام ١٩٦٧ يبلغ ١٣٤ مليون روبيل ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

معنى هذا انه سيتم تأجيل القسط المدنـى ..

السيد / الرئيـــس :

لم أعرف .. وطلبت من الاخ مراد غالب أن يعرف ذلك ..

وبصرف النظر عن عملية الحساب ٠٠ فانه يوجد :

٤ ر ٣٠ مليون روبيل فى سنة ١٩٦٧ ٠

٥ ر ٣٣ مليون روبيل فى سنة ١٩٦٨ ٠

ـ ر ٣٥ مليون روبيل فى سنة ١٩٦٩ ٠

٥ ر ٥٥ مليون روبيل فى سنة ١٩٧٠ ٠

فيكون المجموع ٤ ر ١٥٤ مليون روبيل ٠

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

كان يوجد مبلغ لم يتفق عليه ٠٠ فقد طلبت الصناعة فى اللجنة الاستيراد بما قيمته ٤٥ مليون جنيه ونحـن اقترحنا تخفيضه الى ١٥ مليون جنيه ٠

الدكتور مصطفى خليل :

ان هذا المبلغ لم يكن مختلف عليه من حيث طبيعته ٠٠ وعند مراجعـة البنود وجدنا ان الرقم المتفق عليه ١١٠ مليون جنيه ٠٠ انما لم يضـاف اليه الرقم الخاص باستيراد الصوف والورق ٠٠ وباضافتهما سوف يصل الرقم الـى ١٢٧ مليون جنيه ٠٠ اذن يكون الرقم الذى عليه خلاف حاليا هو ٢٧ مليـون جنيه ٠

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

كان الخلاف على الورق والصيوف والجوت ٠٠ ونقترح أن نحدد لهـم مبالغ معينة على أن يمول الباقى تمويلا استثماريا ٠٠

السيد / زكريا محسى الدين :

ان الدكتور القيسونى يعتبر أن الـ ٣٠ مليون جنيه التى من احتياجـات الصناعة لها طبيعة استثماريـة ٠

السيد الدكتور مصطفى خليل :

الرقم الذى لم يكن متفق عليه هو رقم الصوف والورق ٠٠ وسوف يصـل الرقم بعد ذلك الى ١٢٧ مليون جنيه ٠٠ ويمكن أن نجعل الـ ٢٧ مليـون

جنيه ضمن استثمارات الصناعات الهندسية ٠٠ ورقم الـ ٢٧ مليون جنيه منـه ١٧ مليون جنيه لاشياء هندسية و ١٠ مليون جنيه قطع غيار ٠

السيد زكريا محى الدين :

يمكن أن نستورد قطع الغيار بتسهيلات ائتمانية ٠٠

السيد / الرئيـــس :

لى اعتراض على هذه النقطة ٠٠ اننا لا نريد أن نسير بطريقـــة التسهيلات أو غيرها ٠٠

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

معنى هذه الميزانية أن جميع الاستثمارات ١٢٥ مليون جنيه ســوف نقترضها من الخارج ٠٠

السيد / الرئيـــس :

على أن تقسم على السنوات القادمة ٠٠

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

سوف يتم ذلك ٠٠ على أن نأخذ قرض الصين المقدر بـ ٥ مليون جنيه وقرض هيئة الائتمان التجارى الامريكية المقدر بـ ٢٠ مليون جنيه وقرض مـــن فرنسا المقدر بـ ٥ مليون جنيه ٠٠ فيكون المجموع ٣٠ مليون جنيه ٠

ومعنى ذلك أننا نؤجل سداد بعض الالتزامات ٠٠ ثم انه بعـــد تخفيض المبلغ الغير متفق عليه مع الصناعة من ٤٥ مليون جنيه الى ١٥ مليون جنيه ونقـل باقى ما يتفق عليه الى التمويل بالتسهيلات الاستثماريـــة ٠٠ سيكون العجز النهائى ٨٣٫٥ مليون جنيه ٠٠

اى اننا سوف نحسن موقفنا بـ ٣٠ مليون جنيه بعد أن نقوم بســداد الالتزامات ٠٠

السيد / الرئيـــس :

هذا ما نريد أن نحلـــه ٠٠

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

اننا نسير فى ايجاد الحلول .. ومن هذه الحلول تخفيض الاجـــور والاستهلاك ..

السيد / الرئيـــــس :

لنا ١٤ سنة .. هل رأيتم دولة قامت بتخفيض الاجور ؟ ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

يمكن أن نرفع أسعار السلع ..

السيد / المشـــــير :

هذا ما قمنا به فعلا ..

السيد / الرئيـــــس :

اننا لم نقم برفع الاجور الا تحديد الحد الادنى بالنسبة لاجر العامل الذى حدد بـ ٢٥ قرشا أما عطية الاجور والقوانين واللوائح ومثل هـــذه العطيات .. فأنت الذى قمت بها ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

لقد اعترضت على هذا فى الجلسة السرية التى عقدت برياسة سيادتكم وقد قلت ان اى عنصر من هذه العناصر وهى زيادة الاجور والقوات المسلحة والاسعار عندما ننظر فى كل عنصر على حدة .. فسوف يكون له ما يبرره .. ولو نظرت جميع هذه العناصر مع بعضها .. لكان الوضع قد اختلـــف .. وهذه العناصر الثلاثة فوق ما نتحمله ..

السيد / علـــى صـــبرى :

كانت نسبة الزيادة فى الاجور قبل تنفيذ هذه القوانين ١١ ٪ .. ولم يكن هناك ارتباط بأية قواعد .. وكانت الزيادة متوقعة وجزء كبير مـــن هذه الزيادة نتيجة التعزيز .. أما الآن فان نسبة الزيادة فى الاجـــور

تبلغ ٧ ٪ فقط ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

لقد كانت الزيادة فى الاجور قبل صدور القوانين المنظمة للعاملـــين تتوقف على قيمة التحزيزات ..

ولكن بعد صدور القوانين فان هذه الزيادات أصبحت حتمية ولا يمكن النزول بها الى حجم معين .. وقد كان يمكن فى الماضى ألا تتوسع فـــى زيادة الدرجـات ..

الدكتور مصطفـى خليل :

لقد كانت العلاوات دائما حتمية ، ولكنها كانت تصرف كل سنتـــين للعاملين فى الحكومة ، أما الزيادة التى طرأت على قيمة العلاوات بعـــد صدور القانون ٤٦ / ١٩٦٤ فتبلغ حوالى ١٥ ٪ من العلاوات التى كانت تمنح قبل ذلك ..

السيد / الرئيـــس :

الاحظ أن الميزانية النقدية تتضمن مبلغ ٢٥ مليون جنيه فقـــط للسلع الاستثمارية .. وهذا رقم ضئيـل ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان هذا المبلغ يمثل مقدم الثمن ..

السيد / الرئيـــس :

منها عشرة ملايين من الجنيهات بالعملة الحرة لكل القطاعات ..

السيد / عبد المحسن أبو النور :

ان ذلك يمثل تقدير الدكتور القيسونى ، ولم يناقش هذا التقديـــر بعـــد ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

سوف تعقد لجنة الاجور والاسعار جلسة أو جلستين لكى تنتهى من الميزانية .. أما بالنسبة للسلع الاستثمارية ، فقد كان التوجيه الذى لدينا ألا نتجاوز ٢٠ مليون جنيه فى مجموع مقدم الثمن .. ولكننا أضطررنا الى وضع ٢٥ مليون جنيه لما وجدنا أن قطاع الزراعة مرتبط بعمليات كبيرة .. على اساس أن يحصل هذا القطاع على خمسة مليون جنيه ، وقطاع الصناعة ٥ مليون أخرى ..

السيد / عبد المحسن أبو النور :

الواقع أنه لا بد أن نؤجل سداد جزء من الالتزامات هذا العام ، باعتبار ان التزاماتنا كبيرة فيه بصفة خاصة ، ونحاول السير فى السلع الوسيطة أو نعمل على تقليلها عن طريق انتاج ما يماثلها ..

فمثلا بالنسبة للسماد .. فاننا نستورد سنويا منه ما قيمته ١٣ مليون جنيه .. ولو توسعنا فى انتاج السماد محليا .. فسوف نوفر النقد اللازم للاستيراد ..

السيد المشير :

لكن الاراضى الجديدة فى حاجة الى السماد . ولذلك لا بد من الاستيراد ..

السيد / عبد المحسن أبو النور :

لقد أخذنا فى الاعتبار المساحات الجديدة من الاراضى الزراعية .. وقد وضع برنامج لانتاج السماد بحيث يكفى الاستهلاك المحلى ويكون هناك فائض للتصدير .. ثم أنه كل ما أمكننا أن نزيد الانتاج من المصانع القائمة .. كل ما نوفر كثيرا من النقد الاجنبى ..

السيد الدكتور مصطفى خليل :

ان التقديرات الخاصة بالسلع الاستثمارية والسلع الوسيطة تقديرات

مغـالى فيها ٠٠ وعند ما اجتمعنا فى لجنة التموين ثانى جلسة ٠٠ زادت التقديرات بحوالى ١٠ مليون جنيه ٠

وأعتقد أننا لو راجعنا هذه الارقام مرة أخرى فيمكن أن نخفـض ١٥ مليون جنيه من الاجمالى المقدر بـ ٣٧٥ مليون جنيه ٠٠

الدكتور كمال رمزى استينو :

لم تتضمن أرقام العام الماضـى النولون ٠٠ وسوف يضاف هـذا العام ٠٠ وبالنسبة للدقيق والقمح ٠٠ فنفس رقم العام الماضـى وهو ٦١ مليون جنيه ٠٠ ولقد استوردنا فى العام الماضى ما قيمته ١٠٥ مليون جنيه يضاف الى هذا الرقم قيمة النولون وهى ١٢ مليون جنيـه فيكون المجموع ١١٧ مليون جنيه ٠٠ بينما توجد زيادة طبيعية تقـدر بـ ٢ ٪ أو ٣ ٪ ٠

السيد / المشـير :

ولكننا لن نحتاج الى الذرة فى العام القادم ٠٠

الدكتور كمال رمزى استينو :

اننا فى حاجة الى ما قيمته ٣ مليون جنيه لانه قد زاد الاقبال عليهـا فى هذه المدة ٠٠

السيد / عبد المحسن أبو النور :

يوجد لدينا ١٠٨٠ طن من الذرة ٠٠

السيد الدكتور كمال رمزى استينو :

لقد بلغ سعر الكيلة من الذرة الآن ٥٠ قرشا ٠٠

السيد / الرئيـس :

هل توجد ملاحظات فى هذا الموضوع ؟ ٠

الدكتور مصطفى خليل :

أرى أن نخفض ٥ ٪ من الاجمالى المقدر به ٣٧٥ مليون جنيه كخطوة أولى مع الاحتفاظ بجميع الحسابات التى تمت ..

السيد / المشـــير :

لابد أن نوازن الايرادات ، بالواردات ..

السيد / زكريا محى الدين :

ان الارقام التى لدينا هى ٤٦٦ مليون جنيه تمثل اجمالـــى الاستخدامات ، مقابل ٤٣٥ مليون جنيه تمثل اجمالى الموارد ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

يجب أن يكون لدينا فائض ..

السيد / المشـــير :

هل يمكن عمل موازنة بين أ/د ٤٣٥ مليون جنيه ، و أ/د ٤٦٦ مليـون جنيـــه ؟

السيد / زكريا محى الدين :

يترتب على هذه الموازنة تأجيل المشكلة للعام القادم . لكننـــا نريد أن توفر هذا العام ٣٠ مليون جنيه ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

اذا توفر لدينا ٤٠ مليون جنيه كفائض ، فانه يمكن السير فى تسديد الالتزامات التى تبلغ ١٤٠ مليون جنيه ، ونؤجل التزامات أخرى تقـــدر بحوالى مائة مليون جنيه -

وسوف يكون الموقف أحسن فى العام القادم لان الالتزامات ستكـون أقـــل ..

لقد كان اجمالى الاستيراد سنة ١٩٦٥/٦٤ ٤١٢ مليون جنيـــه ،

منها تسوية جمركية بعشرة ملايين من الجنيهات ، واستثمارى بمائة مليـون جنيه ، وبذلك فان الاستيراد الاستهلاكى والوسيط يبلغ ٣٠٠ مليـون جنيه .. ان المتنوعات ، والطوارئ للقوات المسلحة تبلغ ١٠ مليـون جنيه .. ومقدم ثمن ١٥ مليون أخرى ، وغير منظور ، وغـرة ، وتموين السفن ٦٦ مليون جنيه .. فيصير المجموع ٣٩٦ مليون جنيه .

وبمقارنة هذا الرقم بـ ٤٣٥ مليون جنيه ، فيصبح لدينا ٤٠ مليون جنيه ، وهذا يستلزم أن يخفض مقدم الثمن من ٢٥ مليون جنيه الـى ١٥ مليون جنيه ، بالنسبة للشرق ، والغرب ..

السيد / زكريا محى الدين :

ما هو المبلغ المطلوب لمصنع السويس ؟ ..

السيد الدكتور مصطفى خليل :

حوالى نصف مليون جنيه ، ونصف مليون آخر لمصنع تفحيم المازوت . اذ أنه مطلوب لهذا المصنع قطع غيار ...

اما الرقم الذى ذكره الدكتور القيسونى بأن هناك ٣٠٠ مليون جنيـه ثم استيراد استهلاكى ووسيط بها ، فان ذلك قد تم على أساس الاصـول التى راجعناها ... وفى رأيى أنه لو أمكن العمل فى حدود ٣٧٢ مليـون جنيه ـ بعد خصم ٤ ٪ منها ، فاننا يمكن أن نعمل فى الحدود الـتى لا تمس الانتاج ..

السيد / الرئيـــس :

هل يمكن ضغط اجمالى الاستخدامات البالغ ٤٦٦ مليون جنيـــه الى ٤٠٠ مليون جنيه .. ؟

اننى أرى اعادة النظر فى هذا الموضوع .

السيد / زكريا محى الدين :

سوف نقدم اقتراحـات على هذا الاساس ..

السيد / الرئيـــس :

أرى أن تجتمع لجنة الخطة لاعادة النظر فى الميزانية النقدية المعروضة ، بحيث تدرس امكانية تحقيق وفر قدره ٣٥ مليون جنيه وتحويل الاستيراد السلعى من بلاد العملات الحرة ، الى بلاد الاتفاقيات ..

بعد ذلك سوف تكون لدينا التزامات تقدر بحوالى ١٤٥ مليون جنيه .. لدينا فى الاصل ٣٥ مليون جنيه ، بالاضافة الى قرض الكويت يمكن بهما تغطية هذه الالتزامات ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان التسهيلات المصرفية لا تدخل فى الالتزامات ، فهى دورية ..

السيد / الرئيـــس :

هناك ١٠٦ مليون جنيه التزامات ، ٤٠ مليون جنيه للموردين بالاضافة الى جزء من التسهيلات ..

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان الالتزامات هنا تبلغ ١٤٥ مليون جنيه ، على اساس انها تشمل الاقساط العسكرية وبعض الاشياء التى استجدت بعد شهر ديسمبر ، وتشمل ايضا جزء للموردين - لذلك فاننى أرى أن هناك تكرار .. خصوصا بعد أن خفضنا التزامات الاتحاد السوفيتى ، وما سوف يصيب ميزانية ٦٦/ ١٩٦٧ من التخفيض سوف يكون ١٠ مليون جنيه .

السيد / الرئيـــس :

تتضمن ميزانية عام ١٩٦٧/٦٦ مبلغ ١٠٦ مليون جنيه التزامات .. بالاضافة الى ٣٠ مليون جنيه تسهيلات مصرفية .. فتكون الالتزامات التى علينا حوالى ١٤٠ مليون جنيه بما فيها التسهيلات المصرفية .

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ولكن هذا الرقم لا يتضمن الاقساط العسكرية . ويجب أن نضيفها ..
ويمثل القسط التشيكوسلوفاكى ١٣ مليون جنيه ..

السيد / المشـــــير :

أعتقد أنه فى الامكان تأجيل هذا القسط على سنتين .

السيد / الرئيـــس :

تسليما باقتراح المشير فنحسب ٧ مليون جنيه فقط ، فيصير المجموع ١٤٧ مليون جنيه ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

يبقى بعد ذلك الاقساط المدنية .. ومجموعها ٥ر٢٧ مليون جنيه .

السيد / علـــى صـــبرى :

ان تخفيض ٣٠ مليون جنيه من التسهيلات المصرفية معناه النـزول بها من ١١٠ مليون جنيه الى ٨٠ مليون جنيه دفعة واحدة .

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان التخفيض يشمل التسهيلات المصرفية ، وتسهيلات الموردين .
أن التسهيلات المصرفية المتأخرة فى ١٩٦٦/٤/٣٠ تبلـــغ ٣٣ مليون جنيه ، أما تسهيلات الموردين فتبلغ ٩ ر ٢٢ مليون جنيه ..

السيد / الرئيـــس :

فيما لو اتفقنا على تخصيص مبلغ ٣٥ مليون جنيه . بالاضافة الى قرض الكويت .. فهـل يمكـن حـل المشكلة ؟ .

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ذلك ممكن ـ ثم اننا سنحاول الاتفاق مع البعض على التأجيـل ،

ونحاول أيضا الاقتراض من هيئة الائتمان التجارى (C. C. C.) حوالى ٢٠ مليون جنيه تمتد على ثلاثة سنوات .

وهناك امكانية لكى نحصل على حوالى ٦٠ مليون دولار .

السيد / الرئيس :

من الضرورى عمل " حد أعلى " لما يمكن الحصول عليه من قروض حتى لا يفلت زمام هذه العملية من أيدينا .. بحيث تكون صورة الموقف معروفة من ناحية ما يمكن تأجيله من التزامات سنة ١٩٦٨/٦٧ .. وما نحصل عليه من قروض ، وما هى أوجه الاستخدام لهذه القروض .

لدينا فى العام القادم التزامات قدرها ٦٩ مليون جنيه ، والسنة التالية لها ١٩٦٩/٦٨ تبلغ التزاماتنا ٦٠ مليون جنيه ، أما سنة ١٩٧٠/٦٩ فتبلغ ٦٣ مليون جنيه ، ولا بد من عمل (Sealing) لكل سنة نلتزم به حتى لا تصل لان تكون التزاماتنا ١٤٥ مليون جنيه .

كذلك لابد من عمل (Sealing) للقروض قصيرة الاجل ونلتزم به .

اذ أننا فى سنة ١٩٧١ سنبدأ فى دفع الاقساط التى اتفقنا مع الروس على تأجيلها .

اما بعد سنة ١٩٧١ فالتزاماتنا تصل الى ٢٣٥ مليون جنيه ، فكيف يتم توزيع هذا الرقم ؟

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان التوزيع موجود ..

السيد / الرئيس :

نريد معرفة أقساط الاسلحة ، وطلبات الاستصلاح ، وفى اعتقادى أنه يمكن تخفيض الاقساط الى النصف سنة ١٩٧١ بالاضافة الى الفوائد ، ولكن منذ اليوم ينبغى أن نعلم أنه خلال سنة ١٩٧٢/٧١ سوف نمدد قسطين للروس والسؤال الآن هو :

ما هو الحد الاعلى للالتزامات فى كل من السنوات القادمة ؟

ينبغى أن تكون لدينا خطة لهذه العملية حتى لا تتراكم علينا التزامات ، ونواجه بموقف يشابه موقفنا اليوم ..

المهندس صدقى سليمان :

الواقع أن الالتزامات تزيد سنة بعد أخرى .. حسب زيادة الاستثمارات .

السيد الرئيس :

لكننا لا نريد أن تترك العملية بدون ضابط ..

السيد / على صبرى :

اننا سنقترض لكى ننفذ الخطة الثانية ..

السيد الرئيس :

أن علينا التزامات لا ندفعها ، ونحاول تأجيلها ، ولدينا خطة فما هى قدرتنا على تنفيذ هذه الخطة خلال السنوات القادمة .. لأننا سرنا فى الفترة الماضية بدون خطة فى مسألة الالتزامات .

المهندس محمود يونس :

ينبغى أيضا معرفة احتمالات الزيادة فى الموارد .

السيد الرئيس :

أننى أذكر هذه النقط لتكون أساس بحثكم فى لجنة الخطة ، حتى تتضح الصورة بالكامل ، ونلتزم بها .

أن الأخ زكريا محى الدين كان قد أعد خطة تشير الى توازن ميزان المدفوعات سنة ١٩٧٠ .

السيد / زكريا محى الدين :

حسب اطار الخطة ، فان التوازن يتم سنة ١٩٧٢ وفى نهاية الخطة

فانه يصير علينا ٥٠٠ مليون جنيه مديونية نتيجة تنفيذ الخطة السابقة بخلاف ذلك فانني لا أتكلم على الالتزامات المترتبة عن سنة ١٩٦٥ ..

اما بالنسبة لاقتراح السيد الرئيس بضغط الاستهلاك في حدود ٤٠٠ مليون جنيه .. فان ذلك يضعنا في موقف أفضل .. اذا استطعنا الوصول الى حلول لا تؤثر على الانتاج ..

والواقع أن مبلغ الـ ٣٥ مليون جنيه المقترح توفيرها ، من المنتظر أن تتزايد في العام القادم والاعوام التالية له . وكل زيادة في هذا الايراد خلال السنوات الست القادمة تساعد على تحسين الموقف المتعلق بالالتزامات المترتبة في نهاية الخطة ..

السيد / المشير :

كم تبلغ الزيادة ، وكم يبلغ العجز ؟

السيد / زكريا محي الدين :

لقد كان هناك جدول في اطار الخطة يوضح الميزان الحسابي في خلال سنوات الخطة ، حتى نهايتها ، ويوضح أيضا أنه سوف يكون هناك توازن .. أما من ناحية المديونية فانها ستصل الى ٥٠٠ مليون جنيه ..

السيد / الرئيس :

الواقع أن النقطة التي ذكرها الاخ عبد الحكيم المتعلقة بعدم امكانية تحويل عشرة آلاف جنيه بالعملة الصعبة في بعض الاحيان ، قد جعلتني افكر في ضرورة وجود احتياطي من العملات الحرة .. وليكن ٥ مليون جنيه كل سنة بصرف النظر عن أي شيء آخر ، حتى يمكن مواجهة المستقبل وظروفه ..

السيد / زكريا محي الدين :

في تقديري ان الاقتراح الخاص بضغط الـ ٤٣٥ مليون جنيه الى ٤٠٠ مليون جنيه ، يؤدي الى حالة من المرونة والسيولة ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

لا شك فى ذلك .. ولكن المهم أن نضع اقتراحات نتفق عليها ونلـتزم بهـا ..

السيد / الرئيـس :

ان لم نلتزم ، فذلك موضوع آخر ..
نحن الآن نناقش مسائل بهدف الوصول الى حل ، يلتزم به الجميع .

السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى :

سوف أكون أول من يلـتزم ..

السيد / المشـــير :

الواقع أنه لابد أن نلتزم ، والا فسوف نظلـم ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

أريد الربط بين العوامل جميعا ..
فالميزانية النقدية تؤثر على الميزانية العامة .. والحاصل حتى الآن أنه لا التزام بالميزانية العامة منذ سنتين أو ثلاث سنوات .. وهنـــاك تجاوزات كبيرة فى الميزانية العامة ..

السيد / المشـــير :

ما هى هذه التجاوزات ؟
أعتقد أنه يمكن توفير ٥ ٪ من الميزانية العامة للدولة ..

السيد / الرئيـــس :

يمكن الاتفاق مع الاخ زكريا محى الدين على عدم التجاوز ..

السيد / زكريا محى الدين :

سوف لا يصرف أى مبلغ بالتجاوز من الميزانية الا باذن الحكومة ..
أما الميزانية الحالية فانه قد ترتب عليها زيادة فى المصروفات فـــى

معظم القطاعات .. ومن ثم فنحن مضطرين الى دخول مجلس الامة باعتمادات اضافية لتسوية الموقف ..

فقطاع الزراعة مثلا صرف ٥ر١٢ مليون جنيه ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان الزراعة طلبت زيادات أيضـا ..

السيد / الرئيـس :

ليس من المعقول أن تكون لدينا مياة متوفرة ولا نستثمرها .. ونحـن في حاجة الى قمح وأذرة .. والكلام المنطقى ان يعطى هذا الموضـوع أولوية أولى ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

أريد أن يكون مجموع الانفاق العام معروفـا ..

السيد / الرئيـس :

نحن لم نناقش الخطة حتى الآن ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان ميزانية العام القادم مبنية على أساس ان تكون متوازنة الى حد كبير ولو أنها تتضمن حوالى ٣٠ ـ ٤٠ مليون جنيه تعتمد على موارد خارجية ..

السيد / زكريا محى الدين :

ان الدكتور القيسونى يشير الى مصروفات الميزانية الحالية ..

السيد / الرئيـس :

الواقع اننى وافقت على الميزانية دون أن أطلع على تفاصيلها ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

يبدو أنى الححت كثيرا فى الموضوع ، وأنى لآسف لذلك ، لكننى لازلت أرى ضرورة الالتزام بأرقام الميزانية .. فان التجاوزات التى تحـدث

تكون خارجة عن التقدير الخاص بالتوازن الاقتصادى ..

السيد / الرئيس :

كيف أحقق هذا الذى تنادى به .. ألستم أنتم الذين تفعلوه ؟!!

السيد / المشير :

من الذى يطلب التوازن .. ؟؟

السيد / زكريا محى الدين :

ان الدكتور القيسونى يشير الى تجربة وقعت فقد صرفنا أكثر من الميزانية الحالية فى آخر هذا الشهر .. وهو يقول أن رقما معينا قد صرف .. ويطلب الا يتكرر هذا .. وقد وعدت أنا شخصيا بأنه لن يتكرر الا بموافقة الحكومة ..

السيد / الرئيس :

اذا كان التجاوز قد تم .. فماذا نفعل ؟

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

الواقع أننا لم نستطع بالنسبة للقوات المسلحة ان نلتزم .. وهناك زيادات أخرى كثيرة فى معظم القطاعات .. ففى الزراعة ١٠ ـ ١٢ مليون جنيه ، وكذلك فى الصناعة أيضا .. لكننى اعتقد أن الصناعة يمكن أن تلتزم بميزانيتها .. ويمكن تنفيذ المشروع الخاص بالسماد والحديد من مواردها ..

الدكتور مصطفى خليل :

بالنسبة للصناعة فانه قد طلب اجراء تخفيض قدره ٢٠ مليون جنيه ، لكننا لم نستطع تحقيق ذلك .. بل أمكن تخفيض ١٢ مليون جنيه فقط .. ولم نتجاوز الميزانية المحددة لنا ..

السيد / المشير :

ان القوات المسلحة سوف تلتزم بما يتقرر هنا ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

الذى أرجوه أن يبقى مجموع الصرف فى القوات المسلحة كما هو

(١٧٥ مليون جنيه) ..

السيد / زكريا محى الدين :

ان الدكتور القيسونى يرغب فى أن يدخل ضمن الـ ١٧٥ مليون جنيه كل الالتزامات القديمة ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

يمكن حساب القديم لو كان هناك وفر لم يصرف .. ولكن فى الميزانيات القديمة كان يحصل وفر ، وتجاوز فى نفس الوقت .. فكيف يصرف سنة ١٩٦٧ اذا كانت الميزانية السابقة لا يوجد بها وفر ؟

السيد / المشـــير :

اننى على استعداد للاجتماع بك فى جلسة تخصص لبحث هـــذا الموضوع ، وليحضرها معنا الاخ زكريا محى الدين ...

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

لقد سلمت الاخ فوزى بيانا بحسابات الخمس سنوات الماضية .

السيد / المشـــير :

سوف نراجع العملية حتى تعرف الخطأ .. ثم انه اذا كانت توجـد ارتباطات عن الميزانية الماضية وهى موجودة فى هذه الميزانية ولم تدفع !! هل تحتسب ؟ ..

السيد / الرئيـــس :

ترفض الخزانـة هذا ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

ان ما تم صرفه حتى ٣١ / ٥ يبلغ ٢٣٧ ر ٧٩١ ر ٢٢١ جنيه .

السيد / الرئيـــس :

ما قيمة الميزانيـــة ؟

انها ١٤٠ مليون جنيه و ١٦ مليون جنيه طوارئ يكون المجمـوع ١٥٦ مليون جنيـه .

السيد / المشـير :

ليس من المعقول ان تكون قد تجاوزنا الاعتمادات بـ ٨٣ مليـون جنيه .

السيد / الدكتور عبد المنعم القيسونى :

اننا نناقش فى هذا الوقر الذى يسمح بالصرف هذا العام .. لذلك فقد أرسلت لسيادتكم البيان .. وحسب البيانات التى طرقى فانه توجـد تجاوزات ..

السيد / الرئيـس :

سوف تكون الميزانية فى السنة القادمة ١٧١ مليون جنيه و ٤ مليـون جنيه معلقة .. وعندما يتم اعتماد الميزانية .. لا تحدث تجاوزات .
ويجب اعداد نظام بالمنصرف كل ثلاثة أشهر .

السيد / الدكتور عبد المنعم القيسونى :

هذا ما يتم فعلا .. انما لا يمكن تنفيذ ذلك بالنسبة لبند خفـض تكاليف المعيشة ..

السيد / المشـير :

يمكن أن ترسل بيانا بالحالة كل ثلاثة أشهر ..

الدكتور عبد المنعم القيسونى :

يوجد لدى بيان بالحسابات اليومية ..

السيد / الرئيـس :

يعاد دراسة هذا الموضوع ..

السيد / زكريا محى الدين :

سوف نعرض على سيادتكم فى الاجتماع القادم صورة أخرى على أسـاس

الموقف الجديد ..

السيد / الرئيس :

أما الموضوع الثانى فهو مكمل للذى بدأنا به وهو النواحى الادارية .. وقد تكلمت فى هذا الموضوع مع الاخ زكريا محى الدين .. اذ أن بعد عملية التأميم والعمليات الاشتراكية يوجد خلل فى نواحى مختلفة .. والمطلوب هو عمل ثورة فى هذا الجهاز .. وسبق أن أعلنا عن عمل هذه الثورة وهز هذا الجهاز .. ولكن لم يحدث شئ .. ولو خرج واحد من الحكومة يتم تعيينه فى مكان آخر .. بصرف النظر عن اثبات هذا الكلام بعض الناس يفصلون من الخدمة بقرار جمهورى .. ثم نجد الوزراء يلحقونهم بأعمال أخرى .

ولهذا يجب أن تكون لنا سياسة بالنسبة لهذه العملية بالنسبة للافراد ..

وبخصوص القطاع العام .. يجب أن تكون لنا سياسة .. وهذا يستدعى اعادة النظر فى جميع الناس الموجودين .. كما يعاد النظر فى الناس الموجودين فى الحكومة .. ونقوم بتعيين الاشخاص الذين نثق فيهم ونعطيهم الحرية فى العمل .. وأيضا هذه المسألة بالنسبة للوزارة وبالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للشركة ..

أما بالنسبة للكلام الذى قيل فى شهر مايو الماضى عن اطلاق قوى الانتاج .. فكله كلام وشعارات .. ولم ينفذ شيئا .. وهذا يحتاج الى عمل خلال فترة نقرر خلالها ما الذى يحدث .

أما التسيير بالاسلوب الذاتى فسوف ندخل فى مشاكل .

هذا رأس الموضوع أقترحه للمناقشة ولابداء آرائكم فيه .

السيد / زكريا محيى الدين :

لقد واجهت هذا الموضوع من اول الثورة فى سنة ١٩٥٢ ... وتوجد حاجات نتيجة الرواسب القديمة وعلى رأسها الناحية الاجتماعية وتكوين عقليات الناس ، ولا شك أن هذا الموضوع - فى تقديرى - يجب أن يواجه بخطة وهى ليست جديدة بل تم دراستها وهى خطة علمية موجودة .. ولا يجاد الثورية .. يجب أن تنفذ الخطة الموجودة بقوة وبمرونة وبتحكم .

ولا شك أن الموضوع ينقسم الى أفراد ولوائح وقوانين .

السيد الرئيس :

اننى لم أتكلم عن القوانين واللوائح .. ولكن سبق أن طلبت هذا الموضوع عشرات المرات .. ولم ينفذ .. ولو وجد الافراد الذين يمكن أن نعتمد عليهم .. لكان قد تحقق هذا الكلام .

السيد / زكريا محيى الدين :

ان الموقف يتحسن بعض الشىء .. ولم تحل المشكلة لان كل واحد عندما يأتى ، يدخل فى دوامة موجودة من الاصل وقد لمست شخصيا هذه الأوضاع لفترة طويلة .. ثم أن طبيعة الأمور تجعل كل شخص يحاول أن يحافظ على السلطة التى فى يده من ناحية المركزية فى العمل .. وقد نوقش هذا الموضوع فى مجلس الوزراء عدة مرات .. لذلك أشعر ان اخواننا الوزراء بالنسبة لهذا الموضوع يظهر ان الصبغ اليوم لم يعط لهم الفرصة كى يصلحوا .. ثم ان العملية دقيقة وتحتاج الى متابعة .

لذلك فقد اقترحنا تنظيمات معينة كى تتفرغ لهذا الموضوع على أن تصب التنظيمات فى جهة ما .. على أن يتابع السادة الوزراء عملية التنفيذ بأنفسهم .

وفى الحقيقة بعد أن كلمنى السيد الرئيس فى هذا الموضوع فكرت فى التجديد الذى يمكن عمله وأقدم اقتراح محدد ولو انه غريب بعض الشىء ... ولكن فى تقديرى يمكن ان يحل هذه الأشياء ..

ويتلخص الاقتراح فى تشكيل لجنة تكون لها السلطة المطلقة فى تغيير التنظيمات وتغيير اللوائح وتغيير الافراد على الا تمس الجانب القضائى أو السلطة القضائية .. أى يكون للجنة سلطة تغيير التشريعات والقوانين لفترة مؤقته .. وتحتاج هذه العملية الى تشريع وتفويض من السلطة التشريعية الى أن نقول انه تعديل نيابة عن السلطة التشريعية ..

وفى تقديرى أنه حينما نتطرق لموضوع ما يدخل فى دراسات من الأجهزة المختلفة ثم يتعثر لكثرة مشاغل المسئولين وكثرة مشاغلى أيضا .. ويترتب على ذلك انه بعد مرور شهر أو شهرين فان الموضوع يفقد ثوريته .. وربما كان هذا الموضوع فى تقدير كثير من الناس يؤدى الى تحسين الموقف ومن ثم يجب أن ينفذ .

ويمكن لهذه اللجنة ان تعطى بعض اختصاصات الوزير الى وكيل الوزارة دون الدخول فى التفاصيل ثم الى مدير المصلحة .. وهكذا .. ويمكن ايضا تفويض سلطة الوزير الى موظف فى مصلحة الجمارك يؤدى العمل على مسئوليته مادام رجل موثوق فيه وصالح لتحمل هذه المسئولية .

وهناك جانب آخر للموضوع يتمثل فى عنصر الخوف من التحقيق مع العاملين كذلك فان هناك الجانب الاجتماعى ولا يجب ان نفكر فيه اليوم ولكنه سيأتى مع الزمن اذ انه يتعلق بمدى تحمل الأشخاص لمسئوليتهم بصرف النظر عن اصدار قوانين ولوائح فان البعض يستطيع أن يعطل اللوائح والقوانين .

ربما كان اقتراحى غريبا بعض الشىء وصعب التنفيذ .. لذلك فان هناك حلا آخر عن طريق وحدات التنظيم بمعنى اعادة النظر فى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لكى يباشر العمل بتركيز اكثر .

وهناك مثال يحضرنى الآن ذكرته فى اجتماع لمجلس الوزراء يتلخص أن تاجرا كويتيا أرسل مايفيد انه مستعد لتوريد لبن جاف تحوله الى جبن فى مصانعنا ثم يصدر له .

ولقد تابعت بنفسى هذه العملية والاجراءات التى دخلت فيه منذ أن ورد الطلب فى شهر فبراير سنة ١٩٦٥ الى أن صدر الجبن فى فبراير سنة ١٩٦٦ .. وقد تابعت الموضوع نقطة نقطة وحلقة حلقة فوجدت

عمليات متشعبة وغير معقولة ودخلت فيها اكثر من جهة و ... و ... الخ .

السيد الرئيس :

تعليقى على اقتراح الاخ زكريا محيى الدين أن مجلس الامة ليس عقبة تحول دون صدور أى قانون من القوانين .

السيد / أنور السادات :

ان الاخ زكريا محيى الدين يرى بنفسه ذلك .

السيد / زكريا محيى الدين :

اننى أطلب تفويض فى جانب معين وفى مسائل تتصل بتسهيل الاجراءات الحكومية .. ولذلك ذكرت فى كلمتى تحفظا أن أى شئ يمس السلطة القضائية نهتمد عنه .

السيد الرئيس :

ان سلب مجلس الامة سلطة اصدار القوانين أمر صعب ..

لقد كانت لدينا سلطة اصدار القوانين طيلة الاربعة عشر عاما الماضية ومع ذلك لم نفعل شيئا ..

اننى أتصور أن أى قانون يمكن أن يوافق عليه مجلس الامة فى جلسة واحدة .

على أنه يمكن أن نصدر جميع القرارات الخاصة بالتنظيم الادارى بقرارات جمهورية حسب نص الدستور .

السيد / زكريا محيى الدين :

اننى أقصد سرعة الاصلاح ...

السيد الرئيس :

ان أى مشروع أو قرار تقدمه الحكومة الى مجلس الامة لنظره على وجه الاستعجال ، يوافق عليه فى جلسة واحدة .

على أنه يمكن اصدار جميع القرارات والقوانين المطلوبة لهذه العملية خلال فترة الصيف ، أى فى غيبة مجلس الامة ..

السيد / انور السادات :

ان ذلك ممكن ، والعملية فى رأيى سهلة ميسورة .

السيد المشير :

ان الموضوع يتلخص فيما يأتى :

تحديد اختصاصات الوزارة ومسئولياتها ..
" " المؤسسة "
" " الشركة "

الدكتور مصطفى خليل :

لو أننا حددنا الموضوع بين القطاع العام والحكومة ، ففى قطاع الشركات والمؤسسات ستكون هناك مرونة كبيرة وحرية عمل ، ولكن اى قوانين تصطدم فى الواقع بمن ينفذها ، وبالاجراءات التنفيذية فى نفس هذه القوانين .. ومن ثم فانه لايكفى أن نعطى رئيس مجلس الادارة المسئولية الكاملة .. ولكن العملية فى حاجة الى تسلسل بعد ذلك ، بحيث تلتزم المستويات الأدنى بحسن التنفيذ .

وكذلك فان الحاجة ماسة الى المتابعة بمجرد صدور القانون ، ووضع هيكل تنظيمى للاجراءات المختلفة للوحدات ، وتحديد الموضوعات التى تدخل فى سلطة مجلس ادارة الشركة . والموضوعات التى تحال للوزير للبت .. كل هذه المسائل منصوص عليها فى القانون ..

وهناك ناحية هامة أود أن أعرضها للبحث ، فانه فى بلاد كثيرة يعين رؤساء مجالس ادارات الشركات لفترة محددة ، وقد كان هناك تفكير فى هذه الناحية ، والواقع أن التعيين لفترة محددة يعطينا مرونة فى تقييم رئيس الوحدة عند انتهاء مدته .. وليس من الضرورى أن تكون عملية التقييم هذه بفصله ، بل يمكن ان يسند اليه عمل آخر يتناسب مع

قدراته . واقتراحى هذا ينسحب على جميع المستويات القيادية فى الدولة ..

اما بالنسبة للقانون رقم ٩١ الخاص بالعمال ، فان هناك ملاحظات كثيرة عليه ، وكنت قد تقدمت بهذه الملاحظات الى مجلس الوزراء .. فان رؤساء الشركات قد شكوا كثيرا من المعوقات الموجودة فى لائحة العاملين (٣٥٤٦) التى اعتبرت القانون ٩١ جزءا أساسيا منها وهذا القانون فى الواقع قد صدر فى ظل القطاع الخاص ، ومن ثم فقد نص على ضمانات كثيرة للعمال .. وهى ضمانات غير عادية ، فالعامل مثلا يستطيع التغيب عن عمله ، دون أن تتمكن الجهة المسئولة من مجازاته الجزاء الرادع ، والعملية فى حاجة الى اعادة نظر ..

السيد / زكريا محيى الدين :

فى تقديرى أن مشروع قانون المؤسسات الجديد سوف يتيح درجة كبيرة من المرونة ، وسوف نتقدم بمشروع اللائحة المنبثقة عن هذا القانون ، وهى تتضمن تعديلات كثيرة حتى بالنسبة لقانون العمل . والواقع أن هذه اللائحة ترتفع الى مستوى القانون .. ونحن بدون الدخول فى تفاصيل .. سنعمل على تركيز المسئولية ، والمرونة فى العمل بالنسبة للوحدات الانتاجية ، متخذين من قانون المؤسسات الجديد واللائحة المنبثقة عنه دليلا مساعدا لنا فى هذه العملية .

وعلاوة على ذلك فان أى فرد يشذ فى ناحية ما سيفصل ، مادام شذوذه هذا يؤثر على الانتاج .

أما بالنسبة للاقتراح الخاص بتحديد مدة للمستويات القيادية فى الدولة فانه صعب التطبيق .. علاوة على انه بالنسبة للشركات ، فاننا نهدف الى محاسبة رئيس الشركة كل سنة عن أعماله من ناحية الانتاج ... الخ .

الدكتور مصطفى خليل :

يعاد الاعلان عن الوظيفة ذاتها فى يوغوسلافيا كل ٤ سنوات ..

السيد الرئيس :

الواقع أن الموضوع الخاص بالافراد موضوع معقد ومتشعب ، وفى رأيى أن هناك محاباة ، وأوضاع غير سليمة بالنسبة للافراد ..

ولدى معلومات كثيرة جدا عن أفراد يحصلون على مرتبات ومعاشات ولا عمل لهم ..

فكيف نتمكن من ضبط هذا الموضوع ؟

ان لدى أسماء عن أفراد يكونون " شلل " وعلاقات شخصية بينهم وبين بعض الوزراء .. وأكثر من ذلك فان بعض الوزراء يقومون بتعيين بعض الاشخاص المفصوليين ..

وفى رأيى أنه لايجب تعيين أى شخص مالم يكن ملتزم سياسيا .. فالناس يتكلمون ، ويعتبروننا منافقين مع أنفسنا ازاء هذه الأوضاع ..

أما بالنسبة للذين طبقت عليهم القوانين الاشتراكية ويعملون فى المؤسسات والشركات فانه بصرف النظر عن القلة القليلة منهم والذين نعرفهم .. ولكن كم واحد موجود وطبقت عليه القرارات الاشتراكية ؟

فكيف يظل أعداء الدولة يعملون فى القطاع العام ؟

والأدهى من ذلك أن الدنيا لاتتحرك الا بعد قضية الفقى !

المطلوب فى هذا الموضوع : اعادة النظر فى جميع الافراد العاملين فى القطاع العام وذلك الموضوع على درجة كبيرة من الأهمية ويمكن تشكيل لجنة لبحثه .

بعد ذلك ينبغى علينا فعلا أن نعمل على تحريك قوى الانتاج ، ولو كان فى ذلك اتباع للطريق الرأسمالى فى الادارة ..

فمن يريد العمل فليعمل .. ومن لايرغب فيه فليبتعد ..

ويمكن اعطاء رؤساء مجالس الادارة السلطة كاملة لكى يندفعوا فى عملهم ..

الواقع ان العبء الملقى على عاتق الدولة الآن أكبر بكثير من العبء

الذى كان ملقى على عاتقها سنة ٥٢ ، ٥٣ ، ١٩٥٤ ..

وقد لاحظنا ظاهرة غريبة طيلة العامين الماضيين : ذلك أن الذين أستفادوا من هذا النظام هم القابعون على مكاتبهم ، والذين يسررون كل شىء لانفسهم ويلقون التبعة على الآخرين وتلك الظاهرة تؤثر فى الوضع كله .. والمخطورة أن الذى كان يحصل على راتب قدره ٧٠ جنيه مثلا ، وأصبح يتقاضى اليوم ٢٠٠ جنيه شهريا ، هو الذى ينتقد ويحمل الحكم كل شىء ...

ان مشكلتنا خلال العامين الماضيين ليست متعلقة بأولئك الذين يعادون النظام ، فاننى راض بأن يتكلموا ، وينتقدوا .. فذلك حقهم .. لكن المشكلة الاساسية تكمن فى اولئك الذين خلقهم هذا النظام وبعثهم من جديد ، فهم دائما يتكلمون على الزراعة والصناعة و ... و ..... ويجلسون فى النوادى يثرثرون ..

فكيف نجعل هؤلاء الناس مؤمنين بالنظام ؟

فى تقديرى أن عددا كبيرا منهم يسهل جدا ربطه سياسيا بنا - اذ ان تركهم قد يكون هو السبب فى الانتقادات التى يوجهونها الى الحكم .. وقد لايكونوا أعداء له ..

وهم يتكلمون عن العملة الصعبة ، الاستيراد ، وتدخل الوزراء فى الشركات والمؤسسات ، والتقييم ..

وقد وصل هذا الكلام الى ذروته فى العام الماضى !!

والواقع أن هذا الكلام يشجع أعداء النظام ..

فكيف نحل هذه المشكلة ؟

ان مؤتمر الانتاج فى رأيى لم يحقق النتائج التى كنت أتصورها !

كان الكلام الذى دار فيه حسنا ..

فماذا حدث بعد ذلك ؟

لست أدرى ...

قيل أيضا أن مشروع قانون المؤسسات الجديد ناقص ..

وفى رأيـــى أنكم عند وضع هذا القانون ، كانت أذهانكم مشبعة بأن اللائحـة تحل المشكلـة !!

أيضا .. شعور هؤلاء الناس بهذه التعقيدات يحطم ويعوق قـوى الانتاج ..

فالمطلـــوب :

١- الافـراد ومراجعتهـم .
٢- كيف نحرك قوى الانتاج ؟

وفى رأيـى أنه لو أمكن حل مشكلة الافراد ، فسوف نتمكن من حـل المشكلة الثانية .

هذا الموضوع مطروح الآن لابـداء آرائكم فيه ، فأنتم تلمسونـــه أكثر منى ، اذ أننى أقل خبرة منكم فيـه ، فأنتم تلتقون بالناس عن قـرب .. وتدركون هذه المسائل جيدا ..

السيد / عبد المحسن أبو النور :

أعتقد أنه ينبغـى ابعاد الافراد الذين مستهم القوانين الاشتراكية .. اذ لاجدال فى عدائهم للنظام . وهؤلاء الافراد يجب ابعادهم عن المراكـز الأساسيـة والرئيسيـة فى الدولة ، اذ أنه من المستحيل أن يسيروا العمـل بما يتفق وسياستنا وأهدافنا .

تلك نقطة أساسيـة ينبغى أن نركز عليها ولست أعنى بكلامـــى أن نحرمهم من العمل كليـة ، ولكن أقصد أبعادهم من المراكز الرئيسية ، ومن ناحية أخرى ننتقى العناصر التى تتفق أهدافها مع هذا النظام وهم الغالبية العظمى ، ونربطهم سياسيا ..

ولقد رأينا هذا الوضـع بالنسبة للافراد الذين ارتبطوا سياسيا ... فقد بدأوا العمل بأسلوب جديد ، يختلف تماما عن الأسلوب الذى كانـوا يعملون به قبل ربطهم سياسيا وقد كانوا من قبل ينتقدون ، ويعملون بلا مبالاة واليوم بعد أن أرتبطوا سياسيا أصبحوا يعتبرون أنفسهم مسئولين عن هـذا النظام ، وحين يرى أحدهم خطأ أو مخالفة ، فانه يقوم بالابلاغ كتابـة

أو قولا ، بعد أن كان يثرثر فى النـــوادى !

لذلك فأنى أعتقد أن ربط هؤلاء الناس سياسيا أهم من ربطهم اداريا .. فالربط السياسى يؤدى الى نتائج ايجابية سريعة .

المهندس محمد صدقى سليمان :

بالاضافة الى ماتفضل بذكره السيد / عبد المحسن أبو النور من حيث ضرورة الالتزام السياسى ، فانه مما لاشك فيه ينبغى أن نعترف أن مجموعة المديرين القائمين بالعمل فى مرافق الدولة قد أصابت جدارة لاجـــدال فيها .. لكن المشكلة فى أساسها هى حساسية الحكومة من الانحرافـــات مما جعل هؤلاء المديرين يخشون المسئولية ، ويهربون منها .. وهـــذه العملية تتفاقم الى حد خطير يهدد العمل ..

ولا يخفى علينا كثرة الأجهزة المركزية ، وتعدد أجهزة الرقابـــة ونشاطها الضخم ..

وفى رأيى أن الحل يحتم علينا حسن الاختيار على جميع المستويات ، واطلاق الحوافز .

ان الاتحاد السوفيتى - بعد ٥٠ سنة من الثورة - وصل الى تحقيق ارتباط المؤسسات بالحكومة بوسائل ثلاثـــة :

١- حجم الانتاج الرئيســـى .
٢- حجم اجمالى الأجـــور .
٣- حجم الاستثمـــارات .

ان الاجراءات الحالية بالنسبة للشركات كثيرة جدا ، وهى تدخل فـــى تفاصيل لا علاقة لها أبدا الا بتعقيد العمل ..

فعمليات التقييم والتدخل من الأجهزة الأخرى فى جهاز الشركـــة لاعادة تنظيم العمل مثلا يعطل كثيرا من العمل ..

كذلك يعطل العمل ضرورة الحصول على قرارات وزارية أو قرارات جمهوريـــة ..

ويعطل العمل أيضا البيانات المتعددة التى تطلب من الشركات والتى يتفرغ لاعدادها عدد كبير من الموظفين ..

عدم احساس العاملين بالأمن وشعورهم بأن الفصل قريب اليهم يعطل العمل ..

لذلك أرى أنه لاداعى لتحديد مدة كما يقترح الدكتور مصطفى خليل لان من حق الحكومة فى أى وقت أن تفصل أو تبعد من تشاء .. وتأمين الناس على أنهم سوف يحاسبون بعدالة يعتبر من أهم العوامل ..

ان لدينا ٤ أو ٥ قضايا مطروحة على القضاء ، ولو أن الأجهزة المختصة قد قامت بفحص هذه القضايا ، لما كانت هناك حاجة لطرحها على القضاء ..

ان العملية فى الواقع تتصل بحسن استخدام السلطة .

وانى أقترح بالنسبة لحسن استخدام السلطة الا يحرم المديرين على المحاكم الا بعد أخذ رأى الوزير المختص فى القضية موضع الاتهام ..

اننا نجد أمامنا مجموعة من التحقيقات لاتنتهى ونجد قضايا طرحت على القضاء وحكم فيها جميعا بالبراءة .. والواقع أن هذه العملية ترهب الناس وتخيفهم .. وقد تفشت ظاهرة الخوف .

ان أى مدير مفروض فيه أن يتخذ قرارات فورية ..

ان الشىء الذى نسمعه عن هذه التحقيقات ان المحققين دائما يقفون فى جانب معين ..

كذلك فان المتهمين يتعرضون للمهانة .. فحين يستدعيهم كاتب جلسة أو (صول) فانه يعاملهم أسوأ معاملة ..

الواقع أنه لابد أن يشعر هؤلاء الناس بأنهم جزء من هذا المجتمع وينالوا الاحترام الواجب ، ويعاملوا معاملة أفضل .. ثم بعد ذلك - ان كانت هناك انحرافات ، فلتعرض على أجهزة تقدر المسئولية ..

السيد المشير :

ان انتقاء الافراد ليس كافيا فى حد ذاته لتحقيق الأهداف التى نريدها .. اذ يمكن جدا اختيار شخص ممتاز ، ثم يواجه بالتعقيدات التى لاتنتهى ، وبذلك فانه " يموت " ..

أما المسألة الأساسية فى نظرى فهى أن نعطى الناس سلطة ، ومسئولية .. ثم يحاسبوا بعد ذلك ..

وهذا الموضوع من السهولة بحيث انه لايحتاج الى قوانين كثيرة .. فلماذا لا توزع السلطات ؟

لماذا لايوزع الوزير سلطاته على المؤسسات والشركات .. ويتفرغ هو للتخطيط وأصدار التوجيهات ، ويشرف ويتابع التنفيذ .

اما بالنسبة للحكومة ، ففى رأيى أنه ينبغى أن يكون لها اختصاص معين لايخرج عن التخطيط والمتابعة ..

أما أن توزع المسئوليات على الورق فهذا أمر غير معقول أو مقبول !

وبالنسبة للالتزام السياسى ، فأنه فى رأيى ضرورة ملحة .. ولا بد أن تقول لنا جهة سياسية رأيها فى الأشخاص .. حتى نطمئن الى انهم ملتزمين سياسيا .

المهندس محمود يونس :

أعتقد أن لهذا الموضوع عدة جوانب :
تنظيم وتسلسل المسئولية ..

فحين نقول تحرير الشركة من أى سلطة خارجية ، فأننا بالقطع نقصد اعطاءها الحرية الكاملة فى العمل ..

ولكن هل نحن فى النهاية نحاسب المسئولين فيها بالطريقة الرأسمالية ، بمعنى أنه فى قدرة صاحب العمل أن يفصل مدير الشركة .. ؟

من المحتم فى رأيى أن يكون مدير الشركة محل ثقة رب العمل التامة .. وبالنسبة للتنظيم السياسى المتمثل فى سيادة الرئيس ، فانه من المحتم

أيضا أن يكون المدير مرتبطا ارتباطا كاملا بالتنظيم السياسى ..

بعد كل ذلك لاينبغى أن يكون لديه باب خلفى مادام هو محل ثقة ..

وقلنا بأن الوزارة ستكون مسئولة عن التخطيط والمتابعة .. ولكنها أخيرا هى التى ستجمع المشاكل ويلجأ اليها أيضا لحل بعض المشاكل التى تخرج عن امكانيات الشركة ..

ان المشكلة التى تواجه الشركات عموما هى زيادة عدد المديرين وليس ضعفهم ، خاصة بعد أن أصبح أعضاء مجلس الادارة ٩ ، يعين منهم مدير تجارى ، وآخر مالى ، وثالث ادارى ..

وبذلك فان أعمال الشركة تتعرقل لكثرة عدد المديرين ، وتضارع الاختصاصات ..

أما من ناحية الرقابة ، فانى أتفق مع الأخ صدقى سليمان فيما ذكره من أن شعور الناس بالرقابة جعلهم يحسون بنوع من عدم الاطمئنان ، واعتقاد المديرين بأن أجهزة الرقابة تتصيد أخطاءهم لكى تحاسبهم عليها أشد الحساب ... ولو كان المدير مطمئنا فانه لن يخشى الرقابة ..

وقد سمعنا كثيرا عن التحرر المطلوب فى مؤتمرى الانتاج والادارة ..

وفى اعتقادى أن هناك عددا كبيرا من المديرين قد تكون تصرفاتهم غير اشتراكية ، ولا يعلم احد أن كان بيننا وبينهم التزام سياسى أو لا ..

وكثيرا مانسمع أن هذا الشخص (متصل) ويهدد رؤساءه بهذا الاتصال ..

لكننا لانعرف بمن هو متصل ؟ !!

النقطة الأخيرة تتعلق بشكوى من مديرى الشركات مؤداها أن كثيرا من العمال يرسلون شكاوى لأجهزة الرقابة المختلفة ، قد تكون صحيحة وقد لاتكون ، وتتخذ اجراءات طويلة تؤدى الى تعطيل العمل تماما ، وهناك شكاوى تظل بين أيدى المحققين لمدة سنة ولم يبت فيها حتى الآن ..

أما بالنسبة للالتزام السياسى ، ففى رأيى أنه ضرورة ملحة ينبغى العمل على تحقيقها خاصة بالنسبة للرؤساء والقياديين فى أى جهاز سواء

كان شركة أو مؤسسة ..

بل اننى أضيف اليهم الافراد المسئولين عن شئون العاملين والمستخدمين فهم يقدمون أحيانا بيانات غير صحيحة ..

أما بالنسبة للمقدرة الادارية فانها موجودة ، وان كان هناك بعض المديرين فى حاجة الى تدريب فلا بأس من تدريبهم خلال فترة قصيرة ..

اننى أخشى الا نتمكن من توزيع السلطة فى الشركات والمؤسسات .. فقد تؤدى هذه العملية الى محاولة بعض الجهات التحكم فى اختصاصاتها بطريقة معوقة للعمل ..

ان هناك أمورا معقدة كثيرة تحدث فى الشركات ، بالنسبة للبيعات والمشتروات على وجه الخصوص ، فبعض الشركات تضطر الى شراء أشياء بأغلى من سعرها العادى حتى لايقال ان هناك انحراف فى العملية ... فالاجراءات المالية تحتم ضرورة تشكيل لجنة مثلا لشراء كذا أو كذا .. وكل هذه الأمور تعتبر تعويقا للانتاج ..

ولذلك أرى ضرورة أن تكون اللوائح المالية مرنة وحبذا لو استطعنا اعادة ادارة الشركات والمصانع بالاسلوب الرأسمالى بحيث تصبح الادارة مركزة فى يد شخص واحد مسئول نعطيه سلطة ، وعلى قدر مسئوليته نحاسبه ...

أود أيضا أن أشير الى ظاهرة التنافر بين العاملين فى الأجهزة المختلفة .. وهذا التنافر فى حاجة الى حل سياسى ..

نحن نعلم أن كل وحدة انتاجية بها تنظيم للاتحاد الاشتراكى ، وآخر نقابى ، ومجلس الادارة المكون من أعضاء معينين ، وأعضاء منتخبين ..

وكل فرد من هؤلاء له حزب .. وقد بدأت هذه الحزبية تتشعب مهنيا .. بمعنى أنه اذا كان هناك صيادلة وكيماويين فان صراعا واضحا ينشأ بين الفريقين ..

وفى رأيى أن وحدة العمل داخل الشركة عملية ذات قيمة كبرى للانتاج .. اذ ينبغى أن يحس كل فرد أنه عضو فى أسرة واحدة ، وأن الانتاج بالفعل يمثل حصيلة عمل هذه الأسرة ..

السيد / زكريا محيى الدين :

نحن متفقون على الاطار العام بالنسبة لصورة المؤسسة والشركة واعطاء الحرية فى العمل .. ولكن بالنسبة للتطبيق .. تواجهنا مشاكل معينة .. وفى الحقيقة فان هذه المشاكل نابعة من تحديد صورة معينة للادارة الاشتراكية .

وانني أثير نقطتان :

نقطة خاصة بالجانب الخاص بالعمل .. فهل يكون لرئيس مجلس الادارة حق فصل العامل على أن يكون قراره نهائيا ؟ هذا هو الموضوع .. وموضوع الرجوع عليه بعدم الفصل .. انني أتكلم على أساس طبيعة البشر الذين يعملون معنا .

أما النقطة الاخرى : أى تصرف تقليدى لا يتصل بانحراف .. والانحرافات محددة مثل الاختلاس أو الرشوة .. ولكن لو استخدم سيارة أو قام بتركيب جهاز تكييف الهواء فى مكتبه .. فهذه نواحى تقديرية من جانب رؤساء الشركات .. وقد يطعن فيهم .. ففى حالة هذه التصرفات التقديرية فى الشركة .. ما هو موقف السلطة العليا منها فى الوزارة أو فى المؤسسة ؟

اذا اتفقنا على ذلك .. فتكون محاسبة الشخص بالنسبة للانتاج .. فهذا مايهمنا فى النهاية .. ويمكن ان نتغاضى عن كل المسائل الفرعية فى سبيل تحقيق مستوى معين من الانتاج .. وهذا هو الشىء الرئيسى .

هذه نقطة أردت أن انبه اليها .

السيد المهندس محمود يونس :

يجب ان تكون عملية الفصل من الخدمة عملية معقدة خصوصا فى هذا النظام الاشتراكى .. والا يتم الفصل الا اذا كان نتيجة عملية معينة مثل الاختلاس أو السرقة .. ثم انه توجد عقوبات اخرى غير عملية الفصل .. وللسلطات الحق فى توقيع هذه العقوبات .. ولكن لا يتم توقيع أى جزاء الا بعد التحقيق وثبوت المخالفة حتى لا يشعر الشخص بظلم وقع عليه .

السيد المشير :

ان العقوبات متدرجة .. والفصل يكون فى نهاية المطاف .

المهندس محمود يونس :

من سلطة رئيس الشركة توقيع الجزاءات بالخصم من المرتب فى حدود خمسة أيام فقط .

السيد / عبد المحسن أبو النور :

يجب أن يحدد لكل جهاز الأهداف وحجم الاستثمارات وحجم الاجور والا يخرج عن هذا التحديد .. واذا فرض وخرج عنه .. فسوف يحاسب .. وفى نهاية كل مدة يحاسب بالنسبة لتحقيق الاهداف .. فاذا حقق هذه الأهداف .. فيجب أن يكافأ .. واذا لم يحقق الاهداف ينظر فى امره .. على أن يكون لكل جهاز مطلق الحرية فى التصرف الا بالنسبة للأشياء التى تؤدى الى وجود انحرافات .. وله ان يتصرف مع الاجهزة التى تتبعه بما يترائى له من أجل تحقيق الأهداف .. ولكن لايتم الفصل الا بقرار من مجلس الادارة .. لانه توجد أمور تستدعى الفصل لردع الآخرين .

السيد / حسين الشافعى :

ان اساس الموضوع هو الثقة .. وقد يكون السيد الرئيس عندما اشار الى الافراد وارتباطهم السياسى .. انما كان يعبر عن هذه الثقة .. وجميع القوانين واللوائح تفترض أن الناس غير أمناء .. فاذا كانت توجد الثقة .. فان العملية لاتحتاج الى بحث الا بالنسبة للتفاصيل . والذى جعلنا نقيد عملية الفصل بوجود لجان واجراءات فى جهات مختلفة .. هو ذلك الاحساس الخاص بوجود بعض الأشخاص الغير ملتزمون سياسيا .. ونحن لانضمن تصرفاتهم .. لذلك فانى أؤيد ضرورة الالتزام السياسى ونتلقى تصرفات هؤلاء الناس على اساس الثقة .

ثم انه توجد نقطة اخرى خاصة بالأفراد الآخرين الذين يعملون مع هؤلاء الناس من أجل اقرار الأعمال المختلفة . فيوجد بعض الناس يتجهون

فى اداراتهم لاشخاص آخرين .. وبالتالى يشعر هؤلاء الناس أنهم متفرغون لهذا الموضوع وبالتالى تنتقل السلبية بعدم اشراك المسئولين فى العمل .

والنقطة الأخرى يجب أن تقوم بوضع نظام لكل عملية من العمليات .. لانه توجد اخطاء معينة حسب تقارير الرقابة كوجود بعض المخازن ليس بها أبواب أو أثاث .

لذلك أرجو وضع الحلول لهذه الملاحظات بحيث نرسى قواعد وأسس للنظام بأسرع وسيلة حتى يكون هناك نظاما حقيقيا .. ولكن كون الناس يمكثون بين أربع جدران ويقومون بوضع القوانين واللوائح دون معرفة الواقع على الطبيعة .. فان هذه القوانين واللوائح تكون غير مطابقة للواقع .. لأن كثيرا من هؤلاء الناس لا يشعرون فى كثير من الأحيان بالمشاكل الحالية ومشاكل التطبيق .

السيد الرئيس :

بالنسبة لاعادة النظر فى الأفراد ، ففى اعتقادى أن الاتحاد الاشتراكى يستطيع المعاونة فى هذه الناحية .. ولست ارى لزوما للنشر عن هذا الموضوع .. وحينما أتكلم على الذين طبقت عليهم القوانين الاشتراكية فلا أقصد المديرين فقط ، ولكن هناك ضباط سابقين يعملون فى القطاع العام ، ويحصلون على مماش ، لكنهم لا يؤدون أى عمل .. ولست أعرف كيف تم تعيين هؤلاء الاشخاص .. وانما يبدو انها عمليات تسلل ، وقد يكون هؤلاء محسوبين علينا وقد عرفت مرة أن احد هؤلاء واسمه - عبد المنعم - يقول فى بلده انه يجلس مع الرئيس والمشير عبد الحكيم عامر فسألت الأخ عبد الحكيم عما اذا كان هذا الرجل يقابله ، ففى ذلك !! ..

اما بالنسبة لرؤساء المدن ، وأعضاء مجالس المحافظات . فلا بد من اعادة النظر فيهم جميعا .. اما موضوع العمد فستبحثه لجنة تصفية الاقطاع .. وكيف يمكن تحريك الانتاج ..

كل هذه أمور ينبغى دراستها وحلها حتى نخرج بنتائج فى الجلسة القادمة - لانه بصرف النظر عن قانون المؤسسات ، فانه يجب ان تتوفر

النيـة الصادقـة لتحريك قوى الانتاج والقيام بالثورة الاداريـة ..

ان الشكاوى التى نسمعها اليوم فى البلد ، تدل على أن الحكـم غير موجود .

فقد تكلمنا كثيرا عن المستشفيـات ، والجامعة ، والكتب ..

فكيف لانحل هذه المشاكـل ؟

والكلام الذى يقال اليوم من ان البلد لم تستيقظ الا على حـوادث كمشيش ، ومهربى المخدرات .. له جانب من الصحة ..

فلمـاذا لم تستيقظ من قبـل ؟

ان هناك مشاكل ينبغى العمل على حلها فمنها على سبيل المثـال :

الجامعـة .

البحث العلمـى .

المركز القومى للبحوث .

ولو أن هذه المشاكل موروثـة ، الا انه ينبغـى علينا حلـها ..

ان موضوع الكتب الجامعية مثلا لم نصل فيه الى حل بالرغم من التنبيـه الى ذلك منذ ١٤ سنة .. ولم نتمكن من حله الا فى جامعة اسيوط فقط ..

كذلك موضوع مواظبـة اساتذة الجامعة على الحضور .. والمسائـل الخاصة بالمناهج الدراسيـة فى مختلف مراحل التعليم ..

ان مانسمعه عن مسائل غير انسانية تحدث فى مستشفى الامـراض العقليـة بالعباسيـة يحتم علينا ايجاد حل سريـع !

السيد / عبد المحسن ابو النور :

هناك بعض الجهات الأخرى ، أحب ان الفت النظر اليهـا ، فالجماهير تحس بأوضاع هذه الجهات ، ولا تعجبهم احوالها وهذه الجهات هى :

الشهر العقارى واجراءاتـه ..

الجمـارك ..

التموينـ..

بنك التسليـف - بصفة جزئيـة ..

كل هذه مواضيع ينبغى علينا أن نعمل على حلهـــا ..

السيد المشير :

ان المشكلة فى الواقع هى مشكلـــة

السيد الرئيس :

الموضوع الثانى الذى سأتكلم فيه ، قد سبق أن اشرت اليه فـــى السويس ، وهو اتساع قطاع الرأسمالية ، رغم اننا نطبق نظاما اشتراكيا ..

ان اتساع هذا القطاع الرأسمالى فى البلد ينتج عنه تفاعـــلات ، وعواقب قد لانحسبها مرة واحدة ولكن نحس بها مع الزمن ..

ولذا أريد أن أتكلم اليوم فى قطاعيـــن :

١- قطاع المقـــاولات .

٢- قطاع التجارة الداخلية .

وقد تحدثت فى مرة سابقة عن قطاع التجارة الداخليـــة ..

ولذلك سوف ينصب كلامى على قطاع المقاولات وكيف زادت فيـــه الرأسمالية من فترة التأميم حتى الآن ، والمطلوب الحد من قطاع الرأسمالية فى المقاولات ، والتوسع فى القطاع العام فى هذا المجال .

ومن نظرة عامة للموضوع ، فانها توضح امكانيات قطاع المقاولات .. وقد زادت الاجور منذ ١٩٦١ بالنسبة لحرف معينـــة .

ويزداد حجم الاستثمارات فى القطاع ، ولو أن امكانياته لم تـــزداد .. وهذا يدل على ان هناك زيادة فى الاسعار ، ونحن نشكو فيها ..

وبالنسبة للقطاع العام فى المقاولات ، فالواقع أننا اخذنا مكاتب اكثـــر مما اخذنا مقاولات ، فالقطاع العام فى المقاولات يعمل فى الخرسانة فقـــط ، أما بقية الأعمال الاخرى ، كالأدوات الصحية ، والكهرباء يقوم بها القطـــاع الخاص وهى تمثل ٧٠ ٪ من حجم العمل ..

كذلك فان العمليات الخاصة بالطوب ، والزلط ، والمحاجر توجد كلها فى القطاع الخاص . بالنسبة لعمليات النقل التى ارتفعت ثلاث اضعاف ..

فهى موجودة فى القطاع الخاص ايضا ٠٠ وحين نتصور هذه المسألة ، فانه يتضح لنا على الفور أننا نساعد على ايجاد طبقة - من الرأسماليين فى البلد ، يصبحون أعداء للاشتراكية ، لأن الاشتراكية ستحول بينهم وبين تطلعاتهم ٠٠

فكيف يمكن الحد من ازدياد نشاط الرأسمالية فى قطاع المقاولات ؟

من الطبيعى أن لهذا الموضوع أسباب ، وله أيضا علاج ٠٠

الدكتور محمد عزت سلامة :

اننا جميعا نلمس حقيقة هذه المشكلة التى تفضل سيادة الرئيس بالاشارة اليها ٠٠

ان مجموع الأعمال الانشائية التى تمت خلال ١٩٦٥/٦٤ كانت حوالى ١٨١ مليون جنيه ، وقامت المؤسسات العامة التابعة للوزارات بحوالى ٩٢ مليون جنيه ٠٠ وكان اجمالى مقاولات الباطن حوالى ٢٧ مليون جنيه٠

هناك شركات اخرى تابعة للقطاعات - مثل وزارة النقل ، والاصلاح الزراعى ٠٠ فان القطاع العام قام بما قيمته ١٣١ مليون جنيه منها ٣٧ مليون جنيه للقطاع الخاص - اى بنسبة ٢٨ ٪ ٠

والواقع أن هذه الصورة لاتشمل كل مقاولات الباطن ولكن هناك نسبة كبيرة يقوم بها القطاع الخاص فى عمليات المقاولات ٠٠ وتبلغ هذه النسبة حوالى ٨٧ر٥ مليون جنيه سواء من الباطن ، أو عن طريق عطاءات مباشرة مع القطاع العام ، أو القطاع الخاص وهذا يجعل النسبة ٤٤٪ من جملة الاستثمارات٠

وحين نستعرض الخطة الخمسية الاولى التى بلغت اعتمادات التشييد فيها ٧٨٤ مليون جنيه ، نجد أن مقاولات الباطن ، والقطاع الخاص حوالى ٤٣٨ مليون جنيه اى بنسبة ٥٦ ٪ ٠

هناك صورة أخرى أحب أن أوضحها ، ففى خلال هذه الفترة ، وفى أول سنة للتأميم ، لاحظنا زيادة نسبة الأعمال التى يقوم بها القطاع العام ، وفى سنة ١٩٦٣/٦٢ فان نصف الأعمال كانت تتم بواسطة

مقاولى الباطن ، وقد بدأت النسبة تتحسن خلال ٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ حتى وصلت النسبة ٣٥٪ وفى الاعمال التى يقوم بها القطاع الخاص فانها كانت تتراوح من ٦١ حتى ١٩٦٥/٦٤ بين ٨٠ ، ١٠١ مليون جنيه ٠٠ وقد قيل بأنها وصلت الى ماقيمته ٧٨ مليون جنيه فى السنة الأخيرة للخطة الخمسية الأولى ٠

واضح من هذا الاستعراض أن هناك عدة أسباب بالرغم من عملية التأميم ، فقد كانت هناك عمليات مشاركة بين القطاع العام ، والقطاع الخاص بنسبة ٥٠ ٪ خلال الفترة من ٦١ حتى ١٩٦٤ ٠ وقد كان لأصحاب الشركات السيطرة ، وقد حدثت انحرافات كثيرة فى تلك الفترة بحيث كانت بعض العمليات تعطى بأسعار مرتفعة للاقارب ، وقد حصرنا الموقف فى مجلس الوزراء فتبين أن هناك حوالى ٤ مليون جنيه تمثل خسائر متراكمة ٠٠ وقد كانت هناك خسارة حوالى ١٢ مليون جنيه ٠٠ وقد بحثنا هذه المسائل فى مجلس الوزراء واتفقنا على تنظيمها بحيث نتحكم فى العمل ٠٠ وكان الهدف الذى رسمناه ان نسير على نظام جديد يكفل استهلاك هذه الخسائر بالتدريج ٠

وقد اتفقنا مع الدكتور القيسونى والدكتور نزيه ضيف على وضع نظام يكفل اصلاح الموقف خلال أربع سنوات ، حتى يمكن ان تتحول المكاتب الى منشآت تقوم بأعمال حقيقية ٠

اما بالنسبة لظروف قطاع المقاولات ، فلكى نحدد معالمه أو محتواه ينبغى أن نقول أنه عبارة عن مجموعة من " المعلمين " تربطهم علاقات طيبة ، يستطيع " المعلم " منهم أن يجمع العمال من المقهى ٠٠ والقطاع فى واقع الامر كان لايعتمد على عماله دائمة ، لكن اعتماده الاساسى هو على توفير المواد ، والاتفاق مع مجموعة اخرى من صغار المقاولين الذين يقومون بتحضير الأعمال ، سواء كانوا من الحرفيين ، أو العمال العاديين ، والحقيقة على ضوء هذا الكلام ، كان الكيان الاقتصادى لهذا القطاع كمنشآت تؤدى عمل ، وأعتقد أن المثل كان واضحا لدينا فى عمليات السد العالى ٠

وقد ظهر خلال الخطة بوضوح مدى الارتفاع الكبير فى الاسعار بدون مبرر لأن الطلب على العناصر البشرية غير موجود ، ولم تكن قدرة النمو كافية ، بجانب ذلك فان الادارات الموجودة غير منظمة بعقلية صناعية تستطيع ادارة عملية متكاملة ، ولذلك فان معظم التأخيرات التى حدثت كانت راجعة الى أن قطاع المقاولات لم يكن يستطيع الوفاء بالتزاماته ، لأن العناصر كلها فى يد بشرية .

والحقيقة أنه كان من الضرورى أن يتولى القطاع العام اعمالا قيمتها ١٠٠ مليون جنيه من مجموع الأعمال البالغ ١٨٠ مليون جنيه ، ولو أننا سرنا فى حدود الخطة المرسومة ، حتى بدون الحاجة للحد من دور الرأسمالية الوطنية ، فاننا نكون مضطرين الى الزيادة تدريجيا خلال السنوات السبع القادمة بحيث تضاف طاقة توازى الزيادة التى ستأتى فى السنة التالية .

ان قدرة القطاع العام ينبغى أن تتزايد فى السنين القادمة ويجب أن يتم هذا التزايد على مستويات بحيث يبدأ من المستوى الذى يكفل لنا تنفيذ مشروعات الخطة فى مواعيدها وفى نفس الوقت نضمن ان تتحرر العملية من مقاولات الباطن .. والفروض أن تصل نسبة العمالة فى العمليات الاساسية الى ٢٥ ٪ ، ولو أننا أردنا الوصول الى المستوى الآلى فى هذا الجزء الاضافى فانها تصل بنا الى حوالى ٤٠٪ .. لكننا الآن نسير بنسبة ٣٠ ٪ ، ونمتص جزءا من العمالة الموجودة فى العمليات الأخرى .

وقد تصورنا حلوان كمركز ثقل يمكن قيام ٤ شركات ، بالاضافة الى شركة تقدم الخدمات من المحاجر المركزية ، والخرسانة .. وطبيعى أن تشمل هذه الشركة على ورش مركزية للحديد ، وورش للنجارة ..

وسوف تتوفر كل هذه الأنواع من الشركات فى مناطق " الاسكندرية " واسوان ، والاسماعيلية بالقرب من مشروع الصالحية .

وكلما أمكن تجميع مراكز تتمشى مع مراكز النمو ، فانه يمكن ان يسير العمل كمؤسسة صناعية متكاملة .. وفى ضوء هذا ، فان هذه المراكز

لن تكون آلية ، فلا زالت هناك أعمال ترابية صغيرة ، ومتوسطة ومعظمها آلى ، ولكن الأعمال الترابية الكبرى هى التى ستكون آلية تماما ، وكذلك سوف تكون العمليات الخرسانية آليـــة ..

وأننى أتصور أننا سنتمكن من انشاء ٤ أو ٥ مراكز متحررة تماما من أى تدخل خارجى من مقاولى الباطن - الا فى اضيق الحدود - بالنسبة لبعض الأعمال الترابية .. اما فى باقى أنحاء الجمهورية فسوف تكون هناك شركات للقطاع العام وسنحاول استكمالها بالورش التى تمكنها من رفع نسبة الأعمال الواقعة تحت سيطرتها .

على أن بعض الأعمال الحرفية ينبغى أن تستمر كما هى عليه الآن ، اذ لايمكن الاستغناء عنها سواء فى المراكز الرئيسية أو غيرها - فبعض الحرفيين اليوم يتعاملون مع القطاع العام عن طريق مقاولى الباطن ، وهم يثقون ثقة تامة فى مقاولى الباطن بالرغم من أن مقاول الباطن يستغل هؤلاء العمال ، الا انه يحيطهم بشىء من الرعاية والضمان .. واذا أردنا حلا لهؤلاء العمال ، فلا يوجد سوى التنظيم التعاونى ، لكنه ليس سهلا ، ويمكن فى هذا المجال اعداد برامج تدريبية - فى الجيزة ،وحلوان مثلا - للمبيضين ، والنجارين ... الخ ، وسنحاول فى هذا المشروع الاستفادة بالأفراد ذوى العلاقات الطيبة مع العمال حتى يمكن انشاء العلاقة الوطيدة بين الحرفيين والقطاع العام .

أما فى المناطق الأخرى ، التى لايحتاج العمل بها انشاء مركز متكامل ، فاننا سوف نظل مضطرين الى التعامل مع مقاولى الباطن فى بعض الاعمال - مع تنمية المؤسسات التعاونية بالحرفيين .

وانني أرجو ان يكون هناك تنظيم للعمال العاديين ، حتى نأخذهم الى جانب القطاع العام ..

وفى تصورى أن القطاع الخاص سوف يستمر خلال هذه الفترة ، ذلك أن خطة الاسكان تسير على أساس زيادة الاسكان الخاص أو التعاونى ..

وأود أن أشير الى أنه خلال الفترة السابقة ، فان مقاولى القطاع الخاص كانوا يحصلون على عمليات بأكثر من مائة الف جنيه ، وهم بذلك كانوا

يتحايلون على القانون ، ووجدنا بعض المقاولين يتعاملون مع جهات عديدة في حدود مائة ألف جنيه - مع كل جهة - ومن أجل ذلك ، فسوف نقوم بأنشاء مركز لتسجيل المقاولين في مؤسسة البناء والتشييد ..

وسوف نقوم بتوقيع عقود معهم ، ونحاول اجتذاب العناصر التي تعمل معهم الى التنظيم التعاوني بالنسبة للحرفيين .

والواقع أن العملية كلها اقتصادية في ابعادها المختلفة ، وقد حدث خلل كبير في الخطة الخمسية الاولى كان سببه الرئيسي قطاع التشييد ..

أما في الخطة الثانية فسوف نسير في الحدود التي شرحتها ، عن ناحية ضبط الوقت والتكاليف . واننى لأرجو أن ينال هذا الرأى تأييد اللجنة .

ان مجموع الأرباح التي حصل عليها القطاع الخاص - دون الشركات - حوالى ١٣ مليون جنيه في السنة بالاضافة الى سوء التنفيذ ، وسرقة المواد .. وعن طريق تنظيم هذه العملية وضبطها ، فمن المؤكد أننا سنستطيع التحكم فيها عن طريق التسجيل ، وقيام التنظيم التعاوني .

على أن هناك نقطة هامة تتعلق بالتصميمات ودقة عملها ..

فهل نترك التصميمات بدون أسس موحدة ؟ أم انه من الضروري استكمال الأسس ، وتصميم شروط واضحة لها .. ؟

الواقع أن عملية التشييد قد أصبحت صناعة ، وليست حرفة متروكة لاشخاص .. ومن أجل ذلك ينبغي أن يكون هناك خطا تكنولوجيا في عملية التشييد .

أما المسألة الثانية التي سوف نمنحها نهائيا هي اسناد العمليات بتكليف ، فقد نتج عنها أن كل مقاول كان يسعى للحصول على تكليف ، ثم يواجهنا بمطالب عديدة ، وكان ذلك من ضمن العوامل التي رفعت الأسعار بنسبة ٥٠٪ ..

ولذلك حددنا طاقة الشركات ، والأعمال التي يسمح لها بتوليها .. وسوف نقوم باعداد معادلات فنية تضعها تحت تصرف القطاعات المختلفة ،

حتى تكون متوازنة ، ومقبولة المستوى ، وسنسير فى نظام الحوافز لكى يتحقق وفر عن الأسعار الحالية . ويجب أن نعطى العاملين حافزا ، فيعملوا بالمصنعية ويحصلوا على الاجر المتمشى مع الانتاج .

فاذا وافقت اللجنة على هذه الاتجاهات ، فسوف نبدأ فى تحقيق الهدف الاقتصادى ، والاجتماعى فى نفس الوقت .

السيد الرئيس :

بالنسبة للتصميم ، فقد لاحظت ان هناك أجهزة مختلفة .. وهى فى حاجة الى اعادة نظر .

أما بالنسبة للمواد المطلوبة للعمليات ، فالذى افهمه انه يتم الحصول عليها عن طريق متعهد خاص ، لعمليات المحاجر ، والزلط .

الدكتور عزت سلامة :

ان الأسمنت يوزع فى المحافظات عن طريق الجمعيات التعاونية .

السيد الرئيس :

اننى أعرف أن بعض شركات القطاع العام تقوم بشراء الاسمنت من السوق السوداء .

والمطلوب فى المرحلة القادمة ان يجرى العمل على أساس زيادة امكانيات الشركات فى القطاع العام .. وليس من الضرورى أن يكون ذلك بزيادة حجم الاستثمارات ..

وسوف يترتب على ذلك وجود عمال ، وحرفيين .. والمطلوب ان تعد مشروعا لضم هؤلاء الى قطاع المقاولات بحيث يصبح قادرا على قيادة القطاع الخاص ، وليس العكس ..

الواقع أن لدينا مكاتب فى القطاع العام ، بينما القطاع الخاص هو الذى يسير العملية ، فهو الذى يرفع الأسعار ، وكما سمعت فان الاجور قد زادت ثلاث أضعاف ، والأسعار زادت بنسبة ٥٠٪ ..

وبالنسبة لامكانيات قطاع المقاولات ، فالواجب ان تتحدد أعماله على قدر طاقته ، لكى نحد من أرتفاع الأسعار ، فالعملية كلها تخضع للعرض والطلب .

والحقيقة انه يجب عمل خطة توضح كمية الأسمنت المتوفرة لدينا ، والحديد ، وهل نستورد أسمنت ، أم نستورد حديد .. وهل نصدر أسمنت أو لانصدر ؟

وعلى هذا الاساس يمكن أن يعمل قطاع التشييد .

السيد / زكريا محيى الدين :

ان لدينا تفاصيل كثيرة عن هذا الموضوع ، فقد كان هناك خلل أحسسنا به جميعا نتيجة لتنفيذ الخطة الخمسية الأولى .

الدكتور عزت سلامة :

لقد أعددنا مايشبه ميزانية تشييد ، فنحن نعد بطاقة (كسلوت) لكل عملية ، يشمل جميع المواد المستخدمة فى عمليات التشييد ، وسوف نقوم بتوزيع هذه البطاقة .

السيد الرئيس :

ماهو القدر الذى سيقوم به القطاع العام فى عمليات البناء والتشييد ؟

الدكتور عزت سلامة :

فى حدود ١١٠ مليون جنيه .

السيد الرئيس :

اننى أرى ضرورة أعداد برنامج يتضمن ماسنقوم به هذا العام ، والعام القادم ، بحيث يصبح قطاع المقاولات قادرا على القيام بالمهمة الملقاة على عاتقه ، ولا يصبح مجرد مكاتب .

السيد المشير :

يمكن معرفة مقدرة كل شركة من واقع العمليات التى تمت فى العام الماضى ، حتى لايحصل مقاول على عمل أكبر من طاقته فاننا فى هذه الحالة نضمن تحديد مقدرة كل شركة بحيث لاتزيد على حد معين .

أما بالنسبة لموضوع تنظيم قطاع المقاولات ففى رأيى اننا لن نتمكن من تحقيق ذلك الا بوسيلتين :

١- تسجيل الافراد الذين يعملون فى القطاع مقاولين وخلافه .
٢- وبعد ذلك يمكن عمل برامج تدريبية لاعداد افراد للمستقبل .

الدكتور عزت سلامة :

انني اؤيد السيد المشير فيما ذهب اليه من ضرورة تحديد حجم الاعمال .. اذ أن لدينا شركات تحصل على عمليات الستة مليون جنيه ، بينما مقدرتها الحقيقية أقل من ذلك بكثير - ولذلك حددنا الشركات التى يسمح بتقديم أعمال لها ، ومنعنا تقديم اى أعمال لشركات أخرى لمدة سنتين .

وذلك يساعدنا على انشاء المناطق المركزية .

وبالنسبة لسجل الافراد المهنيين ، فاننا بمجرد البدء فى العملية التعاونية ، سنعين فى كل شركة عددا من الملاحظين الممتازين ، وهؤلاء سوف يجرون العمال للقطاع العام .

وسوف نطبق نظام التسجيل والتدريب .

السيد الرئيس :

الهدف من كلامى ان هذا القطاع ليس رأسمالية وطنية ، ولكن خطورته اننا نبني نظاما اشتراكيا ، فهذا القطاع الرأسمالى الجديد يؤثر علينا سياسيا من حيث لانشعر ، ولذلك ينبغى أن يكون هدفنا الحد من الرأسمالية الموجودة فى قطاع التشييد والبناء ، ونعد برنامجا يساعدنا على السيطرة الكاملة على العملية من مراحلها الاولى : التصميم ، حتى عمال

التراخيص وليكن هذا البرنامج على فترة معينة ، لانه من الطبيعى أن هذا البرنامج سيحتم توسيع قدرة القطاع العام .

السيد المشير :

اننا نهدف الى الوصول الى نسبة ٧٠ ٪ أو ٨٠ ٪ فى قطاع المقاولات بعد ٥ سنوات ..

الدكتور عزت سلامة :

ان هناك مشروعات تقدر بحوالى ٢٦٠ مليون جنيه ، تنتهى سنة ١٩٧٢ منها حوالى ٤٠ مليون جنيه - أى نسبة ١٥ ٪ ، فى القطاع الخاص .

السيد الرئيس :

ان سنة ١٩٧٢ بعيدة جدا ...

السيد / زكريا محيى الدين :

مطلوب برنامج زمنى على اساس أرقام ..

الدكتور عزت سلامة :

بمجرد استكمال الخطة أمامنا ، فسوف تكون العملية سهلة ، ومرسومة بدقة .

السيد الرئيس :

شكرا ..

الدكتور عزت سلامة :

عفوا ..

السيد / زكريا محيى الدين :

ان قطاع البناء والتشييد يقوم بعمليات خارجية ..

الدكتور عزت سلامة :

نحن نقوم بعمليات فى الكويت بحوالى ٤ر٥ مليون جنيه استرلينى ، ونقوم بعمليات أخرى فى ليبيا ، وافريقيا ..

السيد الرئيس :

يبقى للمناقشة الآن موضوع التجارة الداخلية .. وأرى ان مناقشته خلال الجلسة القادمة .. على انه فى تصورى ينبغى ان تصبح تجارة الجملة كلها قطاع عام ، وفى تصورى أيضا اننا لن نستطيع تحقيق هذه الخطوة دفعة واحدة ..

ولذلك يمكن تقسيمها الى قطاعات ، واعداد جدول زمنى .. يبدأ من القمح ، حتى ينتهى بالخضر والفاكهة ..

الدكتور كمال رمزى استينو :

هناك جزء كبير جدا من تجارة الجملة فى القطاع العام ، كالقمح والدقيق المستورد ، ويتم توزيع هذه المواد بواسطة القطاع العام ايضا .. أما السلع التى يمكن ان يتولاها القطاع العام بسرعة فهى المنسوجات ، والاسمنت .. ولو أن جزءا كبيرا منه فى القطاع العام.

السيد الرئيس :

اننى أريد أن تصبح تجارة الجملة كلها فى القطاع العام.

الدكتور كمال رمزى استينو :

ان نسبا كبيرة جدا من السكر ، والزيت ، والحديد ، والارز فى القطاع العام ...

السيد الرئيس :

سوف نتكلم بالتفصيل الجلسة القادمة .

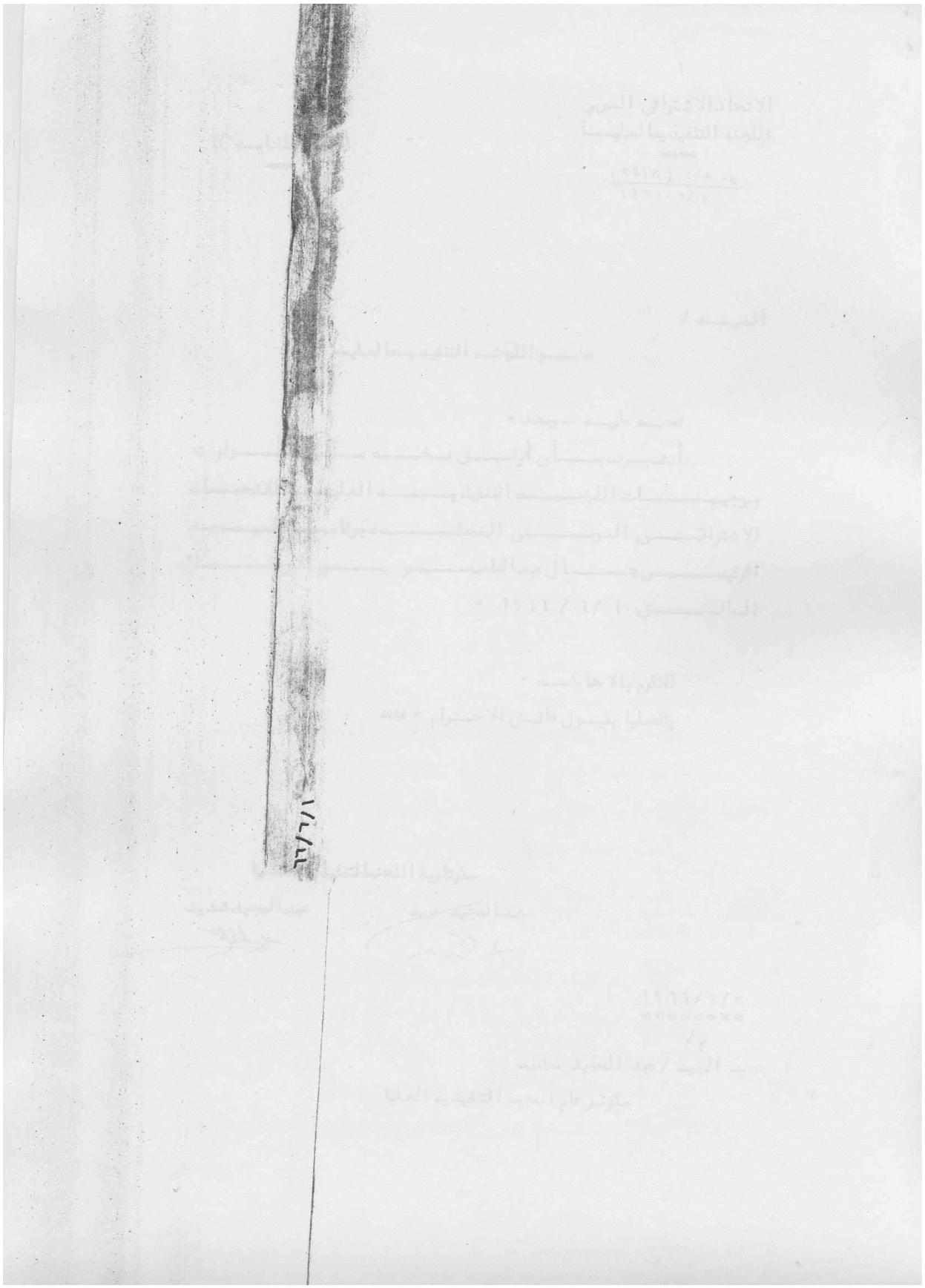

الاتحاد الاشتراكى العربى
اللجنه التنفيذيه العليـــا

((سرى للغايـه))

٤-٨٠/٦ (٢٤٤٨)
١٩٦٦/٦/١

السيـــد /

عضـــو اللجنـــه التنفيذيـه العليـا

تحيـه طيبـه ـ وبعد ،

أتشـــرف بـــأن أرفـــق نسخـــه مـــن قـــرارات وتوجيهـــات اللجنـــه التنفيذيـــه العليـــا للاتحـــاد الاشتراكـــى العربـــى المنعقـــده برئاسـة السيـــد الرئيـــس جمـــال عبدالناصـــر يـــوم الاربعـــاء الموافـــق ١ /٦/ ١٩٦٦ .

للتكرم بالاحاطـه .

وتفضلوا بقبـول فائـق الاحـترام .

سكرتارية اللجنه التنفيذيه العليا

عبدالمجيد فريد

عبدالمجيد شديد

١٩٦٦/٦/٥

م/

ـ السيد / عبد المجيد شديد

سكرتير عام اللجنه التنفيذيه العليا

الاتحاد الاشتراكي العربي
اللجنه التنفيذيه العليا

((سرى للغايه))

قرارات وتوجيهات
اللجنه التنفيذيه العليا
للاتحاد الاشتراكي العربي
المنعقده برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر
في اجتماعها يوم الاربعاء الموافق ١ /٦/ ١٩٦٦

الاتحاد الاشتراكي العربي :

- اعادة النظر في جميع الافراد الذين يشغلون وظائف تياديه في الحكومه والقطاع العام ، وكذلك رؤساء المدن واعضاء مجالس المحافظات والصمد والمشايخ ، من حيث التزامهم السياسي .

الاقتصاد والخزانه :

(١) اعادة دراسه الميزانيه النقديه في لجنه الخطه مع الاخذ في الاعتبار النقاط التاليه :

أ - أن يكون اجمالي الاستخدامات - بدون الالتزامات - ٤٠٠ مليون جنيه بدلا من ٤٦٦٫٨ مليون جنيه .

ب - تكوين احتياطي قدره ٥ مليون جنيه بالنقد الحر سنويا .

جـ - تحديد الالتزامات بالنسبه للقروض طويله الاجل ، وقصيرة الاجل خلال عامي ٦٦ /١٩٦٧ ، ١٩٦٧/٦٨ .

د - ضرورة عمل حد أعلى " Sealing " للقروض طويله الاجل ، والقروض قصيرة الاجل .

هـ - اعداد برنامج زمني لسداد القروض بصفه عامة .

و ـ امكان تحويل الاستيراد السلعى من دول العملات الحرة الى دول الاتفاقيات .

ز ـ امكان وقف الاستثمارات التى تستخدم فيها العملات الحرة لفترة محددة ، لموازنه ميزان المدفوعات .

ح ـ تحديد اقصى ما يمكن تأجيل سداده من الالتزامات السنويه .

ط ـ تحديد قيمه القروض التى يمكن الحصول عليها سنويا ، وتحديد اوجه الاستخدام بالنسبه لها مسبقا .

ى ـ احتمالات زيادة الموارد المتاحه .

على ان تعرض نتائج هذه الدراسات على اللجنة التنفيذيه العليا فى اجتماعها القادم .

(٢) الميزانيه العامه :

أ ـ يراعى عدم تجاوز اعتمادات ميزانيه ٦٦/٦٧ الا بقرار من مجلس الوزراء .

ب ـ اعداد بيان بالمنصرف كل ثلاثه شهور .

(٣) بحث موضوع زيادة الضرائب على الاطيان التى تزرع خضرا وفاكهه والواقعه فى ضواحى القاهرة والمدن الكبرى .

قطاع التموين :

ـ يقوم الدكتور كمال رمزى استينو باعداد خطه تفصيليه لتنظيم عمليه التجارة الداخليه ، لعرضها على اللجنه التنفيذيه العليا فى اجتماعها القادم .

قطاع الصناعه :

ـ العمل على توفير المواد البترولية خلال المرحله القادمه .

قطـــاع الاسكـــان :

١ ـ يراعى ان يقود القطاع العام فى المقاولات القطاع الخاص .

٢ ـ يراعى الحد من اتساع الرأسماليه فى قطاع المقاولات وتوسيع نشاط القطاع العام .

٣ ـ تسجيل الحرفيين اللازمين لقطاع المقاولات لاستخدامهم بمعرفة القطاع العام دون اللجوء الى المقاولين .

٤ ـ تدريب الحرفيين اللازمين لقطاع المقاولات .

٥ ـ اعادة النظر بالنسبه لاجهزة التصميم .

٦ ـ تنظيم تجارة مواد البناء وتوسيع نشاط القطاع العام فى هذه العمليه .

٧ ـ العمل على زيادة امكانيات شركات المقاولات التابعه للقطاع العام ، والعمل على ايجاد عنصر المنافسه بينها للحد من ارتفاع الاسعار .

٨ ـ تحديد حجم العمليات التى تسند الى شركات المقاولات بحيث تكون العمليات المسندة الى كل شركة فى حدود امكانياتها .

توجيهات عامه :

١ ـ رسم سياسه جديدة لاصلاح اجهزة الدوله .

٢ ـ استبعاد جميع الذين طبقت عليهم القوانين الاشتراكيه من المراكز القياديه فى القطاع العام ـ الغير ملتزمين سياسيا ـ وتعيين العناصر الملتزمه سياسيا فى هذه الوظائف الحساسه ومنحهم السلطات الكامله التى تكفل حسن سير العمل زيادة الانتاج .

٣ ـ تحديد السلطات والاختصاصات بالنسبه لكل من : الوزارة ـ المؤسسه ـ الشركة ..

وعلاقه هذه الاجهزة فيما بينها ، باسلوب يكفل انطلاق قوى الانتاج وتحريكها .

٤ ـ دراسة السبل الكفيلة بتحرير قوى الانتاج .

٥ ـ النظر فى اتباع الاسلوب الرأسمالى فى ادارة الوحدات الانتاجية للقطاع العام .

٦ ـ تعديل القوانين واللوائح الحاليه المعوقه لكى تتمشى مع النظام الاشتراكى .

٧ ـ دراسة المشاكل الآتيه والعمل على حلها :

أ ـ الجامعات

ب ـ المستشفيات

جـ ـ الكتب الجامعية

د ـ المناهج الدراسيه لمختلف مراحل التعليم .

هـ ـ البحث العلمى .

و ـ المركز القومى للبحوث .

ز ـ مؤسسه الائتمان الزراعى " بنك التسليف " .

ح ـ الشهر العقارى .

ط ـ الجمارك .

ى ـ التموين .

٨ ـ الاجتماع القادم يوم الاربعاء الموافق ١٩٦٦/٦/٨ .

م/